وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2017

مذكرة بعنـــــوان :

دور القطاع الخاص في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر

-دراسة حالة الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2016-

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطلبـة :

- بوالعيش إيمان
- غضبان أميرة

إشراف الدكتور:

ريغي هشام

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.كروش صلاح الدين	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
أ.بوجنانة فؤاد	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
د.ريغي هشام	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2017

مذكرة بعنـــــوان :

دور القطاع الخاص في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر

-دراسة حالة الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2016-

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطلبـة :

- بوالعيش إيمان
- غضبان أميرة

إشراف الدكتور:

ريغي هشام

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.كروش صلاح الدين	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
أ.بوجنانة فؤاد	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
د.ريغي هشام	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

الملخص

خلفت الأزمة النفطية الراهنة والتي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014 تداعيات سلبية على العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر بالنظر إلى إرتباط هذه المؤشرات بعائدات صادرات النفط والمحروقات بصفة عامة. ويُعتبر القطاع الخاص، والذي يتشكل أغلبه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أحد البدائل التي يُعول عليها لمواجهة تلك التداعيات من خلال العديد من القنوات والتي من أهمها المساهمة في الصادرات من البضائع، وخاصة في صادرات المنتجات الصناعية التحويلية لتعويض إنخفاض عائدات الصادرات من المحروقات. إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم الإرتفاع الكبير الذي شهدته خلال السنوات الماضية، لا تسهم بشكل فعال في الصادرات من البضائع، وخاصة في صادرات المنتجات الصناعية التحويلية للعديد من الإعتبارات وبالتالي لابد من تشجيع مثل هذه المؤسسات للإستثمار في القطاع الصناعي التحويلي وترقية الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأزمة النفطية الراهنة، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة، صادرات المنتجات الصناعية التحويلية.

Résumé:

La crise pétroliere actuelle, qui a débuté au second semestre de 2014, a laissé des répercussions négatives sur de nombreux indicateurs macro-économiques en Algérie, à cause du lien entre ces indicateurs et les recettes d'exportations du pétrole et les exportations d'hydrocarbures en général. Le secteur privé, qui se compose essentiellement des petites et moyennes entreprises, est consideré comme l'une des alternatives pour faire face à ces répercussions à travers de nombreux canaux, dont le plus important est la contribution aux exportations des biens, et en particulier les exportations des produits manufacturés pour compenser la baisse des recettes des exportations d'hydrocarbures. Cependant, les petites et moyennes entreprises, malgré la hausse significative dans son nombre au cours des dernières années, ne contribuent pas efficacement aux exportations des biens, et en particulier les exportations des produits manufacturés, à cause de plusieurs considérations, donc, il est nécessaire d'encourager ces entreprises pour investir dans le secteur industriel manufacturier et la promotion des exportations des produits manufactures.

Mots-clés: Secteur privé, Petites et moyennes entreprises, Crise pétrolière actuelle, Répercussions de la crise pétrolière actuelle, Exportations des produits manufactures.

Abstract

The current oil crisis, which has begun since the second half of the year 2014, has had a negative impacts on many economic indicators in Algeria, because of the correlation between these indicators and the revenues of the exports of oil and the exports of hydrocarbons in general. The private sector, which consists mostly of small and medium enterprises, is considered as one of the alternatives to cope with these repercussions through many channels, the most important of which is the contribution to the exports of goods, especially the exports of manufactured products, to compensate the decline of the revenues of the hydrocarbon exports. However, small and medium enterprises, despite their considerable increase during the past years, do not contribute effectively to the exports of goods, especially to the exports of the manufactured products for many reasons, therefore, these enterprises should be encouraged to invest in the manufacturing sector and promote the exports of the manufactured products.

Key words: Private sector, Small and medium enterprises, Current oil crisis, Repercussions of the current oil crisis, Exports of manufactured products.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الله عز وجل {وقضى ربك ألا تعبدوا ألا إياه وبالوالدين إحسانا} صدق الله العظيم

إلى أعز ما أملك في الوجود و الذي يعود لهما الفضل في تربيتي وتعليمي أطال الله في عمرهما إلى أمي الغالية وأبي العزيز اشكرهما على كل ما قدماه إلي وأتمنى أن أوفق في رد ولو جزء قليل منه.

إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل الأهل والأقارب.

إلى جميع الأصدقاء الذي تربط بيننا جسور المحبة والأخوة وإلى من تقاسمت معها ثمرة هدا العمل "إيمان".

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

أميرة

الإهداء

الحمد له رب العالمين الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي هدا العمل المتواضع إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعنانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود

أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه **أبي**

الكريم

إلى من كانوا سند لي في حياتي أخواتي العزيزات

إلى **أخي** الوحيد

إلى كل أفراد العائلة حيثما وجدوا

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل صديقتي العزيزة **أميرة**

إلى أروع وأحب وأنبل من عرفت صديقاتي العزيزات.

إلى كل من يحمله قلبي ولم يذكره قلمي.

إيمان

شكر وتقدير

"اللهم إنا نحمدك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك"

أولا وقبل كل شيء نشكر الله جل جلاله على إتمام هذا العمل المتواضع في بحر العلم الذي انعم به على البشرية جمعاء.

ثم نخص بالشكر الجزيل الأستاذ المشرف " الدكتور ريغي هشام " الذي رافقنا بصبره ولم يبخل علينا بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة، وملاحظاته الدقيقة وانتقاداته البناءة وطريقته المثلى في إدارة التحفيز المعنوي وذلك بتخصيصه لنا الأوقات الثمينة من أجل إثراء هذا العمل، فبأخلاقك وقيمك الجامعية كنت ولا تزال الأستاذ المثالي الذي يقتضى بك فنسأل الله تعالى لك الأجر والثبات.

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما نشكر كل الأساتذة الأفاضل بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أفادونا بعلمهم وخبرتهم.

وأخيرا نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا ولو بابتسامة طيبة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية	II-I
الملخص باللغة الفرنسية	III
الملخص باللغة الانجليزية	IV
الإهداءات	VI-V
الشكر والتقدير	VII
فهرس المحتويات	XII-VIII
قائمة الجداول	XIV-XIII
قائمة الأشكال	XVI-XV
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول: القطاع الخاص في الجزائر	32–2
تمهيد	2
المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر	10–3
المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص	3
الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص	3
الفرع الثاني: أشكال القطاع الخاص	4

الفرع الثالث: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص	4
المطلب الثاني: أهمية القطاع الخاص في الجزائر ودوافع اللجوء إليه	8
الفرع الأول: أهمية القطاع الخاص	8
الفرع الثاني: دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص	9
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	31-11
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
الفرع الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الجزائر	-33
تمهيد	34
المبحث الأول: تطور استغلال قطاع النفط وأهميته في الجزائر	42-35

المطلب الأول: تطور استغلال قطاع النفط في الجزائر	35
المطلب الثاني: أهمية النفط في الجزائر	38
المبحث الثاني: الأزمة النفطية الراهنة: أسبابها وتداعياتها على الجزائر	46-43
المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة	43
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر	44
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر	63-48
تمهيد	49
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	56-50
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2015	50
المطلب الثاني: تحليل صادرات وواردات المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	53
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الصادرات من البضائع لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة	62-57
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	57
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البضائع	60
خلاصة الفصل	63
خاتمة عامة	67-64

قائمة المراجع	77-69

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
2-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	24
1-2	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	37
2-2	تطور مؤشرات التجارة الخارجية من 2009 إلى 2013	40
3-2	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية من سنة 2009 إلى 2013	42
4-2	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال سنتي 2014 و2015	46
1-3	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2004-2015	52
2-3	تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014	53
3-3	تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA)خلال الفترة 2004-2014	54
4-3	تطور هيكل الواردات من البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014	55
5-3	تطور معدل الاختراق حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014	56
6-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-السداسي الأول 2016	58

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
1-2	تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل	39
2-2	تطور الميزان التجاري من سنة 2009 إلى 2013	40
3-2	تطور أسعار النفط الجزائري(صحاري بلند)دولار/ برميل	43
1-3	هيكل الصادرت الجزائرية من البضائع والخدمات خلال الفترة 2004-2015	50
2-3	هيكل الواردات الجزائرية من البضائع والخدمات خلال الفترة 2004-2015	51
3-3	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004-2015	52
4-3	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراء خلال السداسي الأول 2016	59
5-3	مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) خلال السداسي الأول 2016.	59
6-3	تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) خلال السداسي الأول 2016	60

مقدمة عامة

تمهيد

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة والموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إعطاء عناية خاصة لهذه الثروة ولقطاع المحروقات بصفة عامة. وبالرغم من الأهمية القصوى للنفط، إلا أنه ثروة ناضبة، كما أنه يتميز بعدم استقرار أسعاره،فقد شهد قطاع النفط عدة أزمات، حيث انهارت أسعاره في العديد من المرات، مما خلفآثار سلبية على اقتصاديات العديد من الدول النفطية وآخرأزمة هي التي مازلنا نعيشها اليوموالتي انطلقت في منتصف سنة 2014. وفي هذا الإطارأصبح لزاما على الجزائر البحث عن البدائل الكفيلة بمعالجة التداعيات السلبية لانخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير النفط.

وبالنظر إلى الإمكانيات التي تُميز القطاع الخاص فإن هذا القطاع يُعد أحد أهم وأبرز البدائلالتي يمكن الاعتماد عليها في تجاوزتداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر. وبالرغم من تعدد المجالات التي يُمكن للقطاع الخاص المساهمة من خلالها في معالجة تلك التداعيات، فإن الصادرات من البضائع، وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية، تُعتبر أهم تلك المجالات لتعويض الإنخفاض الكبير في الإيرادات من الصادرات من المحروقات والتي تلعب دوراً كبيراً في أداء العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية.

ومن هذا المنطلق يمكن طرحالتساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم القطاع الخاص في الجزائر في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة من خلال المساهمة في الصادرات من البضائع، وخاصة في الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع الخاص في الجزائر؟
- كيف أثرت الأزمة النفطية على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟
- مادرجة مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في الصادرات من البضائع، وخاصة في المنتجات الصناعية التحويلية؟
- **فرضيـات الدراسـة:**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**يتكون أغلب القطاع الخاص في الجزائر من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ينشط أغلبها في القطاع الخدمي.
- **الفرضية الثانية:**كان للأزمة النفطية الراهنة تداعيات سلبية على العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر.

- **الفرضيةالثالثة:**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الصادرات من البضائع، وخاصة في المنتجات الصناعية التحويلية ضعيفة جداً.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية وأخرى زمنية، وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمنية فسيتم اعتماد الفترة من سنة 2014 إلى 2016 وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول.

أهمية الدراسة :

تأتي هذه الدراسة في وقت يتميز بانهيارأسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي إنخفاض المداخيل من العملة الصعبة مما يستدعي البحث عن البدائل الناجعة لمعالجة تداعيات هذا الإنخفاض على الإقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

- إبراز أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وتداعيات إنخفاض أسعاره خلال الأزمة النفطية الراهنة؛
- إبرازأحد المجالات الهامة التي يُمكن للقطاع الخاص في الجزائر المساهمة من خلالها في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة؛
- الميل الشخصي للباحثتان للبحث في الموضوع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بحث واقع القطاع الخاص في الجزائر؛
- التعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مزاياه وأهم العوائق التي تواجهه؛
- إظهار أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري؛
- تسليط الضوء على أسباب الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛
- بحث ما إذا كان القطاع الخاص في الجزائر بإمكانه المساهمة في معالجة تداعيات الأزمة النفطية الراهنة؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

منهـج الـدراسـة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، والإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة اعتمدنا على **المنهج التاريخي**، فهو يظهر خاصة في الفصل الثاني معتمدين

عليه في تتبع التطور التاريخي لسعر النفط ولبعض المؤشرات الاقتصادية، وهذا للخروج باستنتاجات لفهم الحاضر، أما بقية البحث فقد اعتمدنا على **المنهج الوصفي والتحليلي**،فالمنهج الوصفي تم استعماله فيالعديد من المواضع مثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني،أما المنهج التحليلي فقد تم استعماله في تحليل مختلف الأرقام والجداول التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت عدة دراسات موضوع القطاع الخاص وموضوع النفط أما فيما يخص موضوع بحثنا "**دور القطاع الخاص في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر**" فهناك نقص في الدراسات التي تناولت الموضوع في حد ذاته لكن هناك دراسات تناولت بعض المتغيرات الجزئية ومنها نذكر:

- الدراسة التي قامت بها الباحثة **ساسي فطيمة**، تحت عنوان: **اثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، وقد ركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على اثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، وقد نصت الفرضية الرئيسية للدراسة، أن تطور المعروض النقدي يؤثر على نمو القطاع الخاص في الجزائر من خلال تأثيره على معدل سعر الفائدة وعلى حجم الودائع البنكية وبالتالي تأثيره على القدرة التمويلية للبنوك نحو القطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القطاع الخاص في الجزائر مازال يواجه صعوبة التناقض بين نصوص هاته القوانين و تطبيقها والدور السلبي للإدارة والإجراءات البيروقراطية، كما أن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار في الجزائر.
- الدراسة التي قام بها الباحث **لزهر العابد:** تحت عنوان: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة قسنطينة2، سنة 2012-2013، وقد ركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على كيفية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد نصت الفرضية الرئيسية انه يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنمية الكفاءات وترقية الإبداع. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال تعاني من البيروقراطية وكثرة الملفات الإدارية بالإضافة إلى نقص التعاون الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث، كما أن القطاع الخاص في الجزائر كممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تحسنا مستمرا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أي تحسين إنتاجيته ومن تم تنافسيته.
- الدراسة التي قام بها الباحث **وحيد خير الدين:**تحت عنوان: أهمية **الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة2012-2013، وقد جاءت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالصيغة التالية: إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي؟ و ماهي أهم الاستراتيجيات البديلة؟وقدم الباحث مجموعة من الفرضيات منها أن النفط يساهم في تطوير الاقتصاد الدولي، كما تساهم الثروة النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري. و كان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول والركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، بالإضافة إلى أن الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري.

- الدراسة التي قامت بها **الباحثة نوري ياسمين**، تحت عنوان: **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، سنة 2015، وقد ركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على مدى مواكبة الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر للتحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه راس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة. وقد نصت الفرضية الرئيسيةلدراسة أن الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر لا يواكب التحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه راس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة إلا في الحالات الإستعجالية في سياق الاستجابة للضغوطات الداخلية (تراجع أداء القطاع العام والاحتجاجات الشعبية) والخارجية (ضغوطات الهيئات الدولية وتراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية)، بعيدا عن أية رؤية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد منتج، مما يقتل لدى المستثمرين الخواص إرادة الإبداع والاستثمار في القطاعات المنتجة ويشجعهم أكثر على التوجه نحو الاستثمار في المجال السهل والمغري المتمثل في الاستيراد لإعادة البيع على حاله، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحديات الراهنة التي تواجه البلاد، يرجع إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد غياب إرادة سياسة جادة وفعلية لدعم وتطوير القطاع الخاص المنتج في الجزائر.
- الدراسة التي قام بها الباحثان **عبد الله ياسين ونفاح زكريا** وهي مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفطعلى الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول" بجامعة الدكتور يحي فارس المدية، يومي 07-08 أكتوبر 2015 بعنوان: **تداعيات انهيار أسعار النفطعلىالجزائر**، وجاءت الإشكالية الرئيسية بالصيغة التالية: ماهي تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن انهيار أسعار البترول احدث هزة عميقة في الاقتصاد الجزائري وإذااستمر هذا الانخفاض في أسعار البترول فان التوازنات الخارجية ستشهد إختلالات.
- الدراسة التي قام بها الباحثان **آيت محمد مرادويايسي الياس** وهي مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول"متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"،

بجامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 29-30 نوفمبر 2016 بعنوان: **دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-**، وجاءت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالصيغة التالية:هل كل المبادرات والجهود تعزز القطاع الخاص لإنعاش التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري؟ وتوصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن القطاع الخاص يستطيع المساهمة في تطوير الإنتاج الداخلي الخام حتى يوفي الاحتياجات الوطنية.

أقسـام الدراسـة:

بناءا على ما تقدم ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية للدراسة، وكذا اختبار مختلف الفرضيات المقدمة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: القطـاع الخـاص فـي الجـزائــر.

الفصل الثـاني: الأزمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الجزائر.

الفصل الثـالث: مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة.

الفصل الأول: القطاع الخاص في الجزائر

- تمهيد
- المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر
- المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- خلاصة الفصل

تمهيد

إن التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لاسيما بعد ا ن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد و انعدام الكفاءة الإنتاجية ، وقد اتجهت معظم حكومات دول العالم نحو إدخال بعض إصلاحات في هياكلها الاقتصادية تمثلت في التحول إلى القطاع الخاص الذي يكتسب أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبما إن اغلب القطاع الخاص هو مؤسسات صغيرة ومتوسطة فلقد تزايد اهتمام الجزائر بها مثلها مثل باقي الدول النامية لكونها تعتبر العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية ويعود ذلك لأهميتها الكبيرة والدور الحيوي الذي تؤديه ومردودها الايجابي على اقتصاد البلد خاصة في حالة الجزائر التي تسعى لاتخاذ مصادر أخرى للثروة خارج المحروقات.

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى:

المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر

يعد القطاع الخاص في الجزائر من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لامتلاكه مؤهلات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية القطاع الخاص وأهمية القطاع الخاص في الجزائر ودوافع اللجوء إليه.

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

هناك تعاريف عدة قدمت للقطاع الخاص نذكر منها:

يعرف القطاع الخاص على أنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجرى فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة[1].

كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع قطاعات اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق. القطاع الخاص هو جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزيع المهام والمسؤوليات فيها، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج[2].

ويعرف كذلك على أنها قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلاقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع و الخدمات) والادخار يعتمد القطاع الخاص في تسيره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

---

[1] سميحة طري: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية** دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص15.

[2] إسماعيل علي شكر ومجيد جواد مهدي: **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص22.

[3] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي: **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص35.

كما يعرف على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية[1].

تتفق مجمل هذه التعريف على أن" القطاع الخاص هو قطاع مكون للاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوجه نحو التصدير للخارج لتحقيق الأرباح".

الفرع الثاني: أشكال القطاع الخاص

نجد هناك عدة تصنيفات للقطاع الخاص من أهمها ما يلي:[2]

1- التصنيف حسب القانونية: يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئين قطاع خاص منظم هذا القطاع يعمل في إطار منظم يمسك حسابات نظامية أي رسمية، وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة غالبا ما تختلط الملكية بالإدارة هذا القطاع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية.

2- التصنيف حسب الجنسية: يمكن التمييز بين القطاع الخاص الوطني(المحلي) والقطاع الخاص (الأجنبي) تبعا لكون المستثمر من المقيمين أو غير المقيمين في البلد المستثمر فيه.

3- التصنيف حسب الهدف: ويقسم حسبه إلى:

- **القطاع الخاص المنتج الموجه نحو التصدير (محلي أو أجنبي):** هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني؛

- **القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للإستراد (محلي أو أجنبي):** هو ذلك القطاع الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

[1] نوري ياسمين: **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني (1962-2012)** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص 22.

[2] نفس المرجع السابق، ص 23.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الجزائر

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:[1]

1-معدل نمو الناتج المحلي: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الايجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل الناتج المحلي من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم "جرتين" و"فيلان وفا"(Greetne and Villanueva) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2- القروض المصرفية: لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة ، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية لذا فان وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

3- سعر الفائدة : فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري و التجريبي، حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكينزية و النيوكلاسكية، إن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري فان الأدب الاقتصادي المعاصر و الذي بدأ مع ظهور نموذج " ماكينون-شو" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين و تبنى صندوق النقد و البنك الدوليين للسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وبونوة شعيب: **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث-، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009 -2010، ص ص139-140.

أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة و ربحية، أما على المستوى التجريبي، فان التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول اثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى انه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار، فضلا عن أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها.

إضافة إلى العوامل سابقة الذكر هناك عوامل أخرى تتمثل في :[1]

4-سعر الصرف: إن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة لارتفاع في المتوسط العام للأسعار بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي. أما على جانب العرض و نتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية ، فالارتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة ، وهذا من شانه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

5- الضرائب: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص في الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل و مستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم -نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل- سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص، وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك (وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات) إلى تخفيض

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر: **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**- دراسة رحالة الجزائر – مجلة الواحات للبحوث ودراسات، جامعة غرداية، عدد 09، 2010، ص ص :72-75.

الطلب على المنتجات مما يؤدي إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة.

6- الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام و مزاحمته للقطاع الخاص: يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أ- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شانه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص.

ب- قد يكون الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والاتصالات، والصرف الزراعي والصناعي، والمدن والمجمعات الصناعية والأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد و يحجب القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل لتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفن وسوليمانو Serven and Solimano ()1991 مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي.

7- الديون الخارجية: برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع ،فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض و الفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الخاص في الجزائر ودوافع اللجوء إليه

الفرع الأول: أهمية القطاع الخاص

تتلخص أهمية القطاع الخاص في الجزائر فيما يلي:

– بناء اقتصاد حر و مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية و البشرية، ودوره المتنامي في الحد من البطالة وتهيئة فرص العمل ومنافسة القطاع العام (مؤسسات الدولة) في توفير السلع والخدمات ، بالإضافة إلى دوره الفعال في زيادة الدخل القومي و تقليل الاعتماد على الواردات و زيادة الصادرات ومنها ينعكس ذلك على زيادة دخل الفرد، ويلعب القطاع الخاص دورا مهما وأساسيا في أغلب البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي في الاستقرار السياسي و الاقتصادي، لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية داعمة للدولة مما يجعلها دولة مستقرة ذات سيادة مستقلة[1]؛

– التقليل من هيمنة و اعتبار المؤسسات العمومية و تحسين المنافسة و نوعية الخدمات و تطوير الإدارة و التيسير و الاستفادة من الشراكة الأجنبية كما يساهم في خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد و جذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و الأجنبية وترقية التجارة الخارجية من خلال تنويع المنتجات؛

– الاستغلال الأمثل للموارد النادرة و العدالة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام و الخاص واستحداث مناصب شغل على المدى الطويل[2]؛

– قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء[3]؛

– يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك استعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية؛

---

[1] إسماعيل علي شكر ، مجيد جواد مهدي : **مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة** مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[2] سفيان بن عبد للعزيز و سمير بن عبد العزيز: **القطاع الخاص و دوره في ترقية التجارة الخارجية للدول النامية خارج المحروقات** ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول : دور القطاع الخاص رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول ، المنعقد يومي 20، 21 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ص 07.

[3] بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود: **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، ص 5.

– إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة؛

– الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام[1].

ثانيا: دوافع اللجوء إلى القطاع الخاص

هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه؛

2- طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، و التي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية؛

3- القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين؛

4- فشل الدينامكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية؛

5- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

ويتكون القطاع الخاص أساساً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أظهرت المرحلة الأولى للإحصاء الإقتصادي سنة 2011خلال فترة ثلاثة أشهر إبتداء من 8 ماي سيطرة القطاع الخاص الوطني بشكل كبير جداً على النسيج الإقتصادي للإقتصاد الوطني. وأظهرت أن الأشخاص الطبيعيين يسيطرون على النسيج الإقتصادي بنسبة أكبر من 95%، في حين أن الأشخاص المعنويين يمثلون نسبة 5% تقريباً. وهذه النتيجة تكشف إرتكاز الإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة (micros entités)[3].

[1] ساسي فاطمة: **اثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 30.

[2] سفيان بن عبد العزيز: **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص ص172-173 .

[3]Le premier recensement économique 2011,Résultats définitifs de la première phase,Collections Statistiques N°172/2012,Série E : Statistiques Economiques N°69, ONS, Alger, juillet 2012.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وهذا ما أهلها لتلعب دورا رائدا في عملية التنمية وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك اختلاف في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكل بلد يضع مفهوم خاص به، بحيث يتماشى مع مستواه الاقتصادي و التكنولوجي، وقد يكون تعريفا قانونيا أو إداريا.

1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:[1]

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.....من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة.....من 5 إلى 15مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية.....عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2-.تعريف البنك الدولي

يميز عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

- المؤسسة المصغرة: تضم اقل من 10عمال و إجمالي أصولها و كذا حجم مبيعاتها اقل من 100000 دولار؛
- المؤسسة الصغيرة: تضم اقل من 50 موظف و تبلغ أصولها اقل من 3 ملايين دولار و كذلك بالنسبة لحجم مبيعاتها؛

[1] لخضر مداح وماجي عبد المجيد: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، يومي 18و19 ماي 2011،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ص ص 22-23.

[2] لخلف عثمان:**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص 11.

– المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من300موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

3–تعريف الاتحاد الأوربي

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات صغيرة و المتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس:[1]المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

–المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء؛

– المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛

– المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

4– تعريف اليابان

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات صغيرة و المتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول التالي:[2]

جدول رقم(1–1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

المصدر:

- زويتة محمد الصالح: **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006–2007، ص5.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،(الدورة العامة العشرون: جوان2002)، ص6.

[2] زويتة محمد الصالح: **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006–2007، ص5.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهي:

الشكل رقم(1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

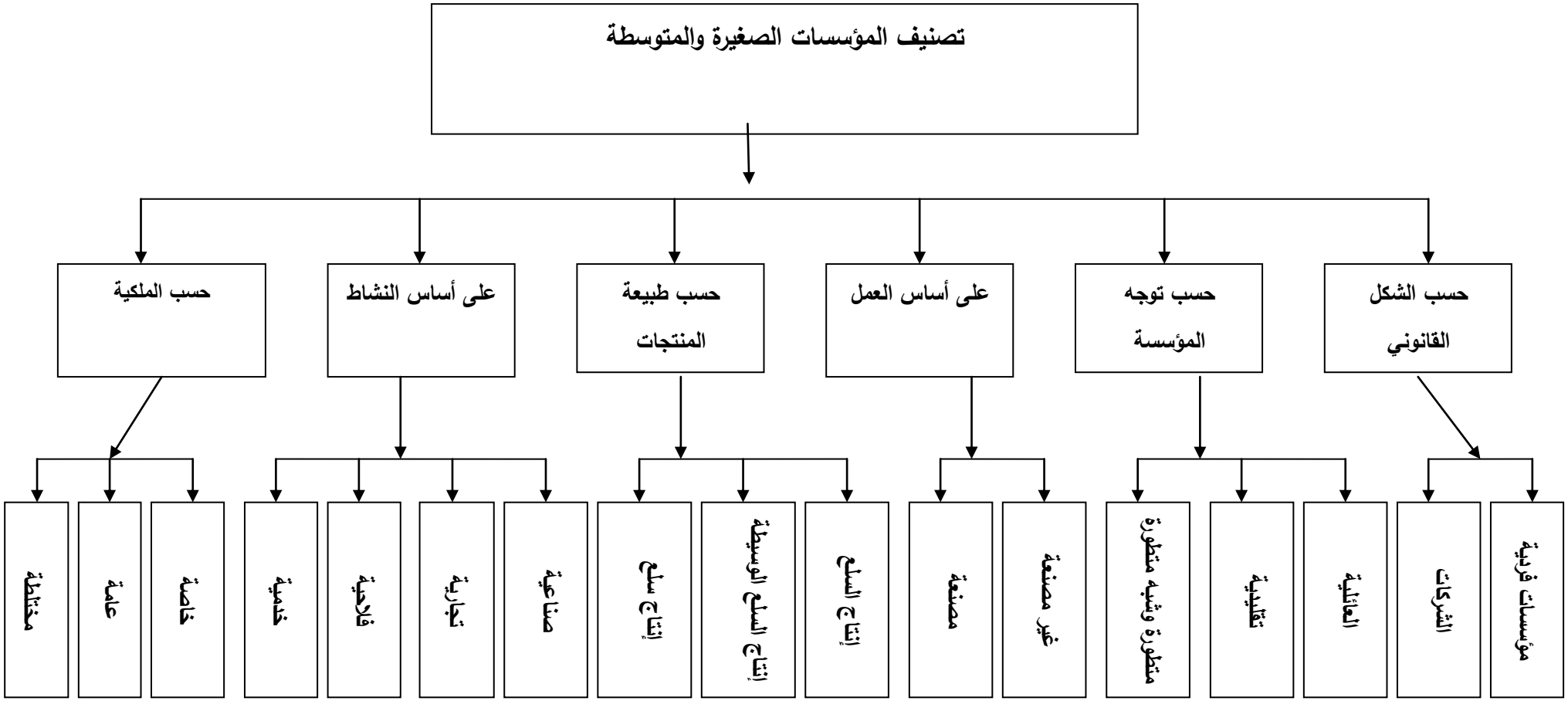

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على:

-شعيب أتشي: **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008 ،ص 20.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها[1].

1- **المؤسسات الفردية: (Sole proprietership)**: تعرف المؤسسة الفردية على أنها المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد، يعتبر هو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها، فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل يحصل على الأرباح المحققة نتيجة العمليات ويتحمل أيضا الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط.

وتتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة وبساطة إجراءات التكوين والإشهار، بالإضافة إلى الاستقلالية الكاملة لصاحب المشروع والإعفاء الضريبي[2].

2- الشركات: تعرف الشركة بأنها عقد يتم بين شخص أو أكثر بقصد القيام بعمل مشترك وتقسيم ما ينتج عنه من ربح وخسارة[3]. كما تعرف أيضا بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة[4].

وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- **شركات الأشخاص General Partner hip**: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض أي تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على أرباح، وتشمل شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة التوصية البسيطة [5]

---

[1] عبد الغفور عبد السلام، وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص24.

[2] قيدوش فيروز: **إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات المنتجات المكثفة Sofape ومؤسسة إنتاج الدعامات الورقيةEdial cart**،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013 ، ص22.

[3] نادية فضيل، **القانون التجاري الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة العاشرة، الجزائر، 2004، ص11.

[4] القانون المدني الجزائري، المادة 416.

[5] رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص62.

ب- شركات الأموال: هي شركات تتمتع باستقلالية تامة عن مالكيها كون رأس مالها يتحول إلى أسهم. فكل مساهم أو شريك يدخل في الشركة بمقدمات تتمثل باسهم قابلة للتداول. ولا يسأل المساهمون عن ديون الشركة إلا بنسبة مقدماتهم ويحصلون على الربح أيضا حسب نسبة مقدماتهم، وتشمل شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة [1].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال توجهها إلى ما يلي:

1- المؤسسات العائلية: تتميز بكون مكان إقامتها هو المنزل وتستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية وتقوم بإنتاج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة أو تنتج أجزاء من سلعة لفائدة مصنع بالمنطقة.

2- المؤسسات التقليدية: تقوم بنفس الدور الذي تقوم به المؤسسات العائلية وقد تلجأ هذه المؤسسات إلى الاستعانة بالعامل الأجير ومن مميزاتها محل إقامتها مستقل عن المنزل في ورشة صغيرة وتتميز بكثافة اليد العاملة وبساطة الآلات[2].

3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا[3].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل: نجد ضمن هذا التصنيف ما يلي:

1- المؤسسات غير المصنعة: تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

---

[1] نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .Gestion des p.m.e**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص21.

[2] بن عزة محمد الأمين وآخرون: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، نوفمبر 2004، جامعة سعيدة، ص2.

[3] برجي شهرزاد: **استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص34.

حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين، يبقى دائما نشاطا يدويا يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة: يجمع هذا الصنف كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1].

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: تصنف المؤسسات على هذا الأساس إلى:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم كل من:

- المنتجات الغذائية؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- منتجات الأحذية والنسيج؛
- الخشب ومشتقاته.

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملائمتها لحجم المؤسسات، حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.[2]

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ويضم هذا النوع كل من المؤسسات المختصة في:

- تحويل المعادن؛
- الصناعة الميكانيكية و الكهرومنزلية؛
- الصناعة الكيماوية؛

[1] شعيب أنتشي: : **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ،ص ص10-11.

[2] برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص36.

– صناعة مواد البناء.

وتتميز هذه الصناعات بشدة الطلب المحلي[1] وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية ورأس المال الكثيف وهو ما لا يطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار[3].

خامسا: تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط

1- مؤسسات صناعية: هي المؤسسات التي تقوم بنشاط صناعي، وهو تحويل المدخلات إلى مخرجات، ومن المدخلات نذكر اليد العاملة، الآلات، المواد الأولية أو قطع مصنعة أو نصف مصنعة، صنعت في المؤسسة أو مؤسسات أخرى، وتدخل في تركيبة المنتج أو المنتجات النهائية للمؤسسة(النهائية ليست بالضرورة الموجهة نحو الاستهلاك النهائي، وإنما نهائية من جهة نظر المؤسسة أي مخرجاتها، حيث تتوقف سلسلة الإنتاج عندها، لكنها قد تعتبر نقطة بداية في مؤسسة أخرى أي مدخلاتها)[4].

2- مؤسسات تجارية: هي المؤسسات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها على حالها كتجارة الجملة، التجزئة والتجارة المتخصصة(بيع نوع معين من السلع).

ويعتبر هذا النوع الأكثر ملائمة لطبيعة المؤسسة الصغيرة.

3- مؤسسات فلاحية: وهي المؤسسات التي تقوم على استغلال الأراضي بهدف الحصول على منتجات زراعية توجه إلى السوق.

---

[1] حجاوي احمد: **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011، ص20.

[2] برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[3] مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2011، ص ص13-14.

[4] لزهر العابد: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013، ص21.

4- مؤسسات خدمية: وهو صنف من المؤسسات يقوم نشاطها على تقديم خدمات معينة سواء استفاد الزبون منها بصفة مباشرة كخدمات النقل، الاتصالات، الاستشارة أو بطريقة غير مباشرة كخدمات الصيانة، الإصلاح والتركيب.

ويشمل هذا النوع كل المؤسسات الفندقية، المصرفية وكالات الدعاية والإعلان إلى غير ذلك[1].

سادسا: تصنيف المؤسسات حسب الملكية: يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

1- مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)[2].وتهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح[3].

2- مؤسسات عامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] وتهدف في المقام الأول إلى تحقيق المصلحة العامة وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق اكبر ربح ممكن[5].

3- المؤسسات المختلطة: تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص وبنسب متفاوتة، ولهذا النوع أشكال تقليدية وشكل حديث، وتنصرف الأشكال التقليدية إلى الامتياز وإلى المشاطرة، وينصرف الشكل الحديث إلى مؤسسات المختلطة[6].

---

[1] قيدوش فيروز، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

[2] سليمان ناصر وعواطف محسن: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقاتوالحلول،** الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص:5.

[3] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره،ص13.

[4] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص5.

[5] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره،ص13.

[6] سيد علي بلمحمدي: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لبليدة،2005،ص 19.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

1- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث تستند في الأساس إلى تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة تلبي مختلف الحاجات المحلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

2- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في كثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

3- تعديل الميزان التجاري: غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض للمنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعادة تركيب ميزان المدفوعات.

4- **جودة الإنتاج: إن** التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

5- توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة ومنتجات محدودة وأيدي عاملة[1].

[1] إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي: **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي25و28ماي2003، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص ص 4-5.

6- التجديد: ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أوخدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة إقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية[1].

7- خصائص أخرى: بالإضافة إلى الخصائص السابقة يمكن إضافة ما يلي:

- تغطي مناطق مختلفة، وأعداد كبيرة من السكان، واليد العاملة، الأمر الذي يكسبها مرونة التغيير بسرعة اكبر من المشاريع الكبيرة؛

- تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

- دقة الإنتاج والتخصص فيه مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من مستجدات البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تخفيض التكلفة؛

- حرية انتشار النشاط وسهولته؛

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل وهذا ينعكس بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية المحلية[2].

الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبرى في هذا المجال رغم صغر حجمها، والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة

[1] موسى بن منصور وميلود زكري: **فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 8.

[2] تشام فاروق: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر**،ا لملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، نوفمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، ص7.

على القضاء على جانب كبير من البطالة، وذلك عن طريق القضاء على وقت الفراغ ووضع تأثيرها المباشر في الدخل المحلي مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.

كما تنخفض تكلفة فرص العمل بها من المؤسسات الكبيرة، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في المؤسسات الكبيرة يمكن أن توفر ثلاثة فرص عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدا نجد معظم الدول المتقدمة تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب العمل[1].

2- تقديم منتجات وخدمات جديدة: هناك طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة لا تقل عن 95%من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا[2].

3- تنمية المناطق الريفية: مقارنة بالمؤسسات الكبرى تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة اكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية[3].

4- المساهمة في زيادة حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات: وتقليص الواردات من خلال توفير بعض المنتجات لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتوقف نشاطها على المستوى المحلي أو الوطني بل يتعداه إلى المستوى الإقليمي والدولي، ولان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر فمعنى ذلك زيادة معدلات الاستثمار وهو ما يعني الحالة الجيدة للاقتصاد، ولكن هذه المعدلات تختلف من دولة لأخرى حسب جاذبية كل اقتصاد للاستثمارات.

5- تحسين معدلات النمو الاقتصادي: بمساهماتها في زيادة حجم الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني والقيمة المضافة، إذ تسمح بزيادة حجم المعاملات على مستوى الاقتصاد الوطني، ففي دراسة

---

[1] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

[2] غانم عبد الله وسبع حنان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5و6 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،ص7.

[3] جمال بلخياط: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تحولات الاقتصاديات الراهنة**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 افريل 2006، جامعة الشلف، ص3.

حديثة بينت أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى الدخول، فمساهمتها مرتفعة في الدول التي تكون فيها الدخول مرتفعة، وتنخفض في الدول التي تكون فيها الدخول منخفضة[1].

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 جانفي سنة 2017 والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية تُعرف بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويقصد في مفهوم هذا القانون، ما يلي:

1-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو موضوع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقسم القانون التوجيهي الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات كما يلي:

- **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين(50) إلى مائتين و خمسين(250) شخصا، و يكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون إلى أربعة (4) مليار

[1] مولود لعرابة: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-2-، 2013، ص35.

[2] القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11جانفي 2017.

دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري؛

– **المؤسسات الصغيرة:** و تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعين(49) شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري؛

– **المؤسسة الصغيرة جدا:** و تعرف بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1)واحد إلى تسعة(9)أشخاص، و رقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

جدول رقم (1–2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المتوسطة	250 –50	400 مليون دينار جزائري إلى 4 مليار دينار جزائري	200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري
الصغيرة	49 – 10	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
الصغيرة جدا	9–1	اقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

– القانون رقم 17– 02 المؤرخ في 10يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 جانفي 2017.

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد صعب و لهذا وجب أن يكون هناك هيئات و منظمات داعمة لهذا النوع من المؤسسات و هذا ما سعت إليه الجزائر، ونذكر من هذه الهيئات:

1– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم211–94 المؤرخ في 18 جويلية 1994،وذلك من اجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما توسعت مهامها فيما بعد، وعلى العموم فهي مكلفة بما يلي:

– حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة والعمل على ترقيتها؛

– تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

– العمل على دعم وترقية الشراكة في هذا المجال؛

– إعداد البحوث والدراسات التي من شانها أن تعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إعداد النشرات اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية فيما يخص هذا القطاع؛

– العمل على وضع إستراتيجية ترقية للقطاع والحرص على تنفيذ برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]؛

– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها؛

– تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات[2].

2– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتولى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام الآتية:

– ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

–تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

– منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

– تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

[1] عديسة شهرة: **وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويلها في الفترة2000–2010**،الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000–2010،يومي 18و19 ماي2011،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص ص167–168.

[2] سلطاني محمد رشدي: **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة المتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته، وشروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص 84.

-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء[1].

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم05- 165 المؤرخ في 3 ماي 2005[2] فإن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

وتتولى الوكالة المهام التالية:

-تنفيذ الإستراتجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها؛

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعته؛

- ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها عند الاقتضاء؛

- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط و توقيفه و تغييره؛

- إنجاز دراسات حول الفروع و كذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجيهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- ترقية الابتكار التكنولوجي و استعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات و الهيئات المعنية؛

- جمع المعلومات المتعلقة بميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استغلالها و نشرها؛

- التنسيق مع الهياكل المعنية، بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية تضطلع الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية تقوم بالمهام الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستشارية؛

[1] قانون الاستثمار الجزائري، المادة21، ص 9.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 3 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، 4 ماي 2005.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

– تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى؛

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل دفها في أن تطلب لحساب الوكالة، انجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص[1].

[1]المرسوم التنفيدي رقم 96-296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، المادة:1-6، ص ص 12 – 13.

5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم02-373 الصادر في 11 نوفمبر2002، انشأ على شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الصندوق المهام الآتية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في الحالات الآتية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة؛
- أخذ مساهمات.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

- تلقي، بصفة دورية، معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانة. وفي هذا الإطار، يمكنه ان يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛

_ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق[1].

بالإضافة إلى بعض الهيئات الأخرى التي يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي؛

- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة،

[1] مرسوم تنفيدي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الديمقراطية الشعبية، العدد 74، ص ص 13-14.

[2] أيت عيسى عيسى: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد6، ص 281.

- صندوق التكوين والتدريب؛

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- برنامج ميديا.

الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة الجزائرية ورغم توالي الإجراءات الاقتصادية التي تسعى من خلالها السلطات لترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري إلا أن هذا النوع من المؤسسات مازال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وجعله منافسا عالميا وفيما يلي سوف نركز على أهمها:

1- مشكل التمويل: يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف إلى أدوات التمويل طويلة الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لاسيما القروض، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الرغم من إن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع سعر الفائدة؛

- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض؛

- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين؛

- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها[1].

[1] غانم عبد الله و سبع حنان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5و6 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص 8.

2- مشكل العقار: خضوع مسألة الأراضي لأكثر من وزارة لأنها عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة بالإضافة إلى إن قطعة الأرض نفسها أنواع، فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية. بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق و كيفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها[1].

3- مشكل العمالة: نقص العمالة المدربة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أداءها والتي تتسم بكثافة استخدامها لعنصر العمل، بما يضطر المؤسسة للقيام بمهام التدريب والتعلم داخلها وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة[2].

4-مشكل المنافسة: شدة منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين بعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية من ناحية ثالثة[3].

5- المشاكل الإدارية: تتمثل في الإجراءات البيروقراطية التي تفرض التراخيص من أطراف مختلفة وهو ما يشكل أهم حاجز يحطم الإرادة للاستثمار[4].

6- المشاكل القانونية والتشريعية: وتشمل:

- نظام قضائي لا يتوافق مع اقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية؛
- ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال؛
- إجراءات طويلة ومكلفة ونتائج غير مؤكدة؛
- ضعف استعمال الطرق البديلة في حل النزاعات[5].

---

[1] غدير احمد سليمة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5و6 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص 6.

[2] غانم عبد الله و سبع حنان: مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] نفس المرجع السابق، ص9.

[4] موساوي زهية و خالدي خديجة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة: ضرورة التكيف للمحافظة على البقاء-دراسة نموذج الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، نوفمبر 2004 ص5.

[5] زايدي عبد السلام و مقران يزيد: **قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة(2008-2001)**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة: 2000-2010، يومي 18و19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 14.

7-المشاكل التسويقية: ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه و أذواق المستهلكين، ويعد ارتفاع تكاليف النقل من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يضعف من إمكانية انتشار المنتج إلى أسواق ابعد، وضعف إجراءات الحماية التجارية والحكومية وعدم قدرتها على منع عملية إغراق السوق مما يعد من العوامل المحبطة لهذه المؤسسات[1].

[1] علوي ف.الزهراء و حاج موسى نسيمة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة بالجزائر خلال الفترة (2004-2009)**، ملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18و19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص5.

خـلاصـة الفصـل

إن القطاع الخاص أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها لأنه أصبح يحتل مكانة معتبرة في الاقتصاد الوطني حيث أن له أهمية كبيرة جعلته يساهم في خلق مناصب الشغل وتطوير النشاطات الإنتاجية وتطبيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وهناك عدة عوامل ساعدت على نمو القطاع الخاص منها معدل الناتج المحلي والقروض المصرفية والضرائب.

إن القطاع الخاص اغلبه مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي أصبحت في الوقت الحالي أفضل الطرق لبناء بنية اقتصادية قوية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص وتصنيفات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، كما أن لها هيئات ومنظمات داعمة، كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الوطني إلا انه رغم الأهمية المعطاة إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل تعيق تطورها.

الفصل الثاني: الازمة النفطية الراهنة وتداعياتها على الجزائر

- تمهيد
- المبحث الأول: تطور استغلال قطاع النفط وأهميته في الجزائر
- المبحث الثاني: الأزمة النفطية الراهنة: أسبابها وتداعياتها على الجزائر
- خلاصة الفصل

تمهيد

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على النفط وعائداته في بناء اقتصادها، حيث أن صادراتها تعتبر نفطية بدرجة كبيرة.ويُشكل هذا الارتباط الوثيق بعائدات المحروقات (والتي يُشكل النفط عنصراً هاماً فيها) مصدر خطر بالنسبة للاقتصاد الجزائري في حالة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما يحدث اليوم في ظل الأزمة النفطية الراهنة والتي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014.

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى:

المبحث الأول: تطوراستغلال قطاع النفط وأهميته في الجزائر.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية الراهنة: أسبابها وتداعياتها على الجزائر.

المبحث الأول: تطور قطاع النفط وأهميته في الجزائر

عرف قطاع المحروقات في الجزائر تطورا ملحوظا مقارنة بالقطاعات الأخرى، فهو يشكل ركنا هاما في الاقتصاد الوطني،وسنتطرق فيما يلي إلى، تطور استغلال النفط في الجزائر، وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول:تطور استغلال النفط في الجزائر

مر استغلال النفط في الجزائر بعدة مراحل سنوجزها فيما يأتي:

أولا: تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر

يرجع اكتشاف البترول في الجزائر إلى البدايات الأولى من القرن العشرين، حيث بدأت محاولة التنقيب عن النفط في الإقليم الغربي من منطقة غيليزان وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت(جنوب غرب غيليزان)،وواد قطرين(جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

في عام 1946، اكتشفت شركة بترول"الصور الفرنسية" أول حقل بترولي في واد قطرني، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، وحينئذ بدأ الاستغلال البترولي واندفعت الشركات سعيا وراء الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب. ومن هذه الشركات "الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر" (السينريال) وشركة "أبحاث واستغلال بترول الصحراء"(الكرايبس) وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم²، بالإضافةإلى شركات أمريكية وبريطانية وايطالية ظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل أيجلسعام 1954 وحاسي مسعود وتيقنتورين في 1956. بدأ الإنتاج البترولي بتزايد منذ اكتشاف هذه الحقول ثم توالت الاكتشافات، وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من0.4 مليون طن سنة1958 إلى 20.7 مليون طن سنة1969[1].

ثانيا:تأسيس شركة سوناطراك

أنشأت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات بموجب المرسوم رقم 63-491 وكان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز، مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج، لأن هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964 الميدان الخاص بالشركات الأجنبية، حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة40,5% في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (SNRepal) ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965 استطاعت شركة "سونطراك" أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية (Ascop).

[1] عبد الرزاق حمزة: **سياسة استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2012،ص19.

وبموجب المرسوم رقم66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير اسمها الذي أصبح "الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل وتسويق المحروقات"، مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار و المتكون أساسا من دفعات نقدية و قيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repal) و (Camel) ومصفات الجزائر.

ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثروتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع و تنمية الاقتصاد الوطني. فقد استطاعت خلال سبعة سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط و الغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة و خطوات متصاعدة وإنجازات متلاحقة.

ومع تخطيها لعدة خطوات، أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65% من مجموع المساحة قيد البحث و التنقيب سنة 1969، و في عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها و بوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي92 % وإلى100%[1].

ثالثا: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(2-1):مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
13 ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.

[1] حاج قويدر عبد الهادي: **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 –دراسة تحليلية–**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص23.

1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستثن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز. منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها الى50% على الأقل.

المصدر:

عصماني مختار: **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013، ص 92.

واجهت فرنسا إجراءاتالتأميمباتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي:

- سحب جميع الموظفين والفنيين من الحقول؛
- القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛
- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية.

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن مواقفها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري، كان من أهم بنود هذه الاتفاقية:

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر؛
- التنازل عن 51% من نسبة الإنتاج بالجزائر؛
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال.

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة، تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور الذي تلعبه الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني[1].

[1] عصماني مختار: **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013-، ص ص91-93.

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأويك (opec) والأوابك (oapec)

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط opec ببغداد بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وهذا بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة سنة1969، بينما أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط oapec في جانفي عام 1968، وهذا بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة من خلال التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام 1970[1].

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتباره مادة إستراتجية تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر وتشكل المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل 40% من الناتج الوطني المحلي ويساهم ب97% من إيرادات الصادرات الجزائرية[2].

وإذا أخذنا الفترة منذ سنة 2000 نلاحظ أن أسعار النفط شهدت تحسنا كبيراً حيث ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 28.77 دولار خلال تلك السنة إلى 98.96 دولار سنة 2008 (الشكل رقم 2-1). وهذه الارتفاعات كانت نتيجة لأسباب إقتصادية، جيوسياسية، ومضاربية نذكر منها:[3]

- **أسباب اقتصادية:**ارتفاع الطلب العالمي على النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004، استجابة للتطورات الإيجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية، وفي ظل ازدهار وتجدد الصناعة البترولية، وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط.

- **أسباب جيوسياسية:** من أهمها المخاوف المتزايدة في حدوث نقص الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 والحرب اللبنانية الإسرائيلية والاحتقان الإيراني –الغربي بسب برنامج إيران النووي.

- **أسباب مضاربية:** السبب الرئيسي لارتفاع أسعار النفط اشتداد المضاربة جراء زيادة تدفق الأموال المضاربة إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال الاستثمارات المتزايدة من صناديق

---

[1] صادق هادي: **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة2000-2012**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص14.

[2] زغبي نبيل: **أثر السياسات الطاقوية في الاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص46.

[3] عيه عبد الرحمن: **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية 2000-2011**،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5،جوان 2011، جامعة ورقلة، ص ص211-210.

التقاعد و المؤسسات المالية نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات.

أما في سنة 2009 فقد سجلت أسعار النفط انخفاضاً وصل إلى 62,35 دولار للبرميل كمتوسط وذلك نتيجة لأزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، لكن سرعان ما عاودت الإرتفاع ليبلغ متوسط سعر البرميل 80,35 دولار في سنة 2010 ليتجاوز بعد ذلك عتبة 100 دولار حيث بلغ 112,92 دولار، 111,49 دولار و 109,38 دولار كمتوسطات سنوية لسنوات 2011، 2012 و 2013 على التوالي.

الشكل رقم(2-1): تطور أسعار النفط الجزائري الفورية (صحاري بلند) دولار/برميل

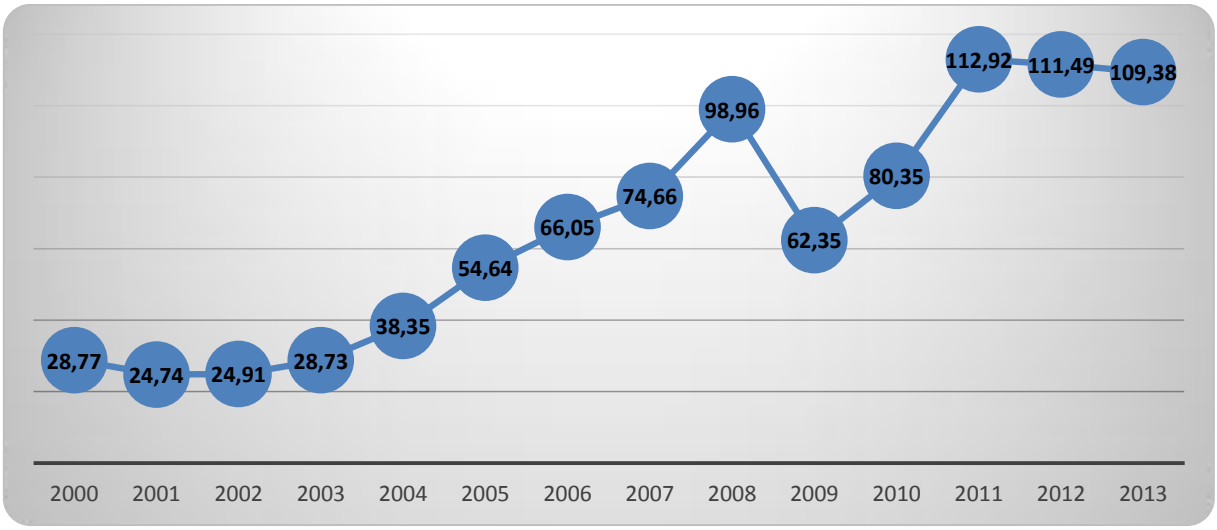

المصدر: من إعداد الباحثتان استنادا إلى:
- معطيات من سنة 2000 إلى سنة 2010: OPECAnnual Statistical Bulletin2010/2011. (http://www.opec.org).
- معطيات من سنة 2011 إلى سنة 2013: OPEC Annual Statistical Bulletin 2015. (http://www.opec.org).

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، ارتفعت معه قيمة الصادرات من المحروقات. فإذا أخذنا السنوات القليلة الماضية السابقة للأزمة النفطية نجد أن قيمة الصادرات من المحروقات ارتفعت من 3225,81 مليار دينار سنة 2009 إلى 5458,90 مليار دينار سنة 2012 كما يبينه الجدول رقم 2-2، لتشهد بعد ذلك قيمة صادرات المحروقات إنخفاضاً إلى 5022,61 مليار دينار سنة 2013. كما شهد رصيد الميزان التجاري،والذي يُمثل الفرق بين الصادرات والواردات، إرتفاعاً إلى 1354,4 مليار دينار سنة 2010 من 564,84 مليار دينار سنة 2009 ليصل إلى1890,06مليار دينار سنة 2011 ليسجل بعد ذلك إنخفاضاً إلى 1549,97 مليار دينار سنة 2012 ثم 744,52مليار دينار سنة 2013 كما يبينه الشكل رقم(2-2).

الشكل رقم(2-2): تطور الميزان التجاري من سنة 2009 إلى 2013

الوحدة: مليار دينار

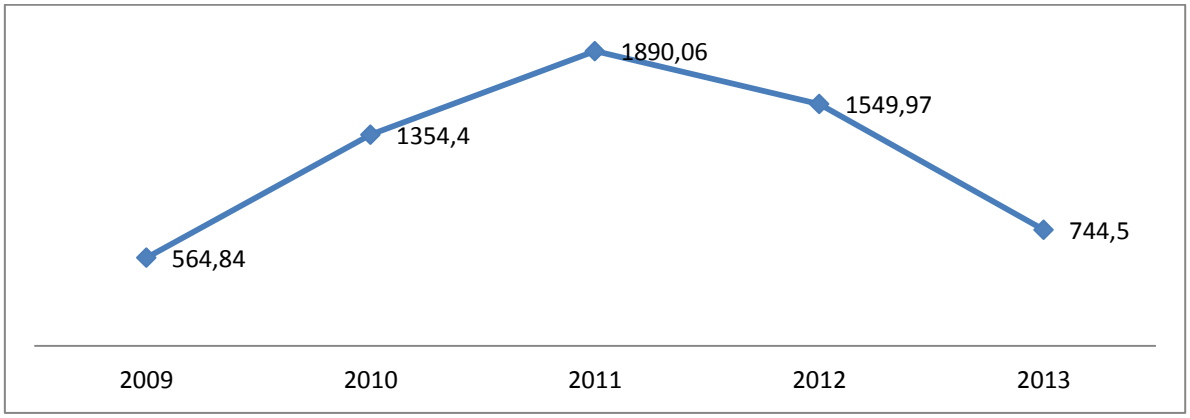

المصدر: من إعداد الباحثتان استنادا إلى الجدول رقم (2-2)أدناه.

الجدول رقم(2-2):تطور مؤشرات التجارة الخارجية من 2009 إلى 2013

الوحدة: ملاييرالدينارات

السنة / المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات من المحروقات	3225,81	4175,22	5218,97	5458,90	5022,61
الصادرات خارج المحروقات	56,01	72,11	89,42	89,43	83,19
الواردات	2716,98	2892,93	3418,34	3998,37	4361,28
الميزان التجاري	564,84	1354,4	1890,06	1549,97	744,52

المصدر: من إعداد الباحثتان استنادا على:

بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقريرالسنوي 2013، نوفمبر 2014، ص ص 229.

وهذا التطور الذي شهدته أسعار النفط وبالتالي إيرادات المحروقات كان تأثيرها واضحاً على العديد من المؤشرات خلال السنوات السابقة:

1) مساهمة النفط في إجمالي الناتج الداخلي

يتضح من الجدول رقم(2-3) العلاقة القوية بين أسعار البترول وإجمالي الناتج الداخليحيث أدى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول إلى ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي والذيارتفع إلى 11991,6 مليار دينار سنة 2010 بعدما كان يقدر ب9968,0 مليار دينار سنة 2009 وقد أستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 14526,6 مليار دينار،16115,4 مليار دولار، 16569,3 مليار دولار خلال السنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي.

2)مساهمة النفط في إجمالي الإنفاق الداخلي

أما فيما يخص إجمالي الإنفاق الداخلي فكما يبينه الجدول رقم(2-3)، فقد ارتفع هو الآخر إلى 11149,4 مليار دينار في 2010 بعد أن بلغ10025,9مليار دينار سنة 2009 وتوالت هذه الارتفاعات في السنوات الثلاثة التالية لتبلغ 13040,9 مليار دينار،14747,7 مليار دينار و16091,7 مليار دينار وهو ما يبينبوضوحوجودعلاقةقويةتربطبينتطوراتإجمالي الإنفاق الداخليوتطوراتأسعار البترول.

3)مساهمة النفط في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

أما بالنسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت فيتضح من الجدول رقم(2-3) انه قد ارتفع إلى 4350,9مليار دينار سنة 2010، بعدما كان يقدر ب3811,4مليار دينار في 2009، ليواصل ارتفاعه في سنة 2011، 2012، 2013 إلى 4620,3 مليار دينار، 4992,4 مليار دينار، 5638,4مليار دينار على التوالي وهو ما يؤكد ارتباط إجمالي تكوين رأس المال الثابت مع أسعار البترول إذ أنه ارتفع مع ارتفاعه.

4) مساهمة النفط في إجمالي إيرادات الميزانية والهبات وإجمالي نفقات الميزانية

شهد إجمالي إيرادات الميزانية والهبات إرتفاعاً إلى4392,9 مليار دينار في سنة 2010 من3676,0 مليار دينار في سنة 2009 حيث ارتفعت مساهمة إيرادات المحروقات في إجمالي إيرادات الميزانية والهبات خلال نفس الفترة إلى 2905,0 (بنسبة 66,13%) من 2412,7 مليار دينار (بنسبة 65,63%).واستمر الارتفاع في إجمالي إيرادات الميزانية والهبات خلال السنتين اللاحقتين إلى 5790,1 مليار دينار (حيث ساهمت إيرادات المحروقات بـ 3979,7 مليار دينار بنسبة 68,73%) و6339,3 مليار دينار (حيث ساهمت إيرادات المحروقات بـ 4184,3 مليار دينار بنسبة 66,01%)على التوالي. وشهد إجمالي إيرادات الميزانية والهبات إنخفاضاً إلى 5940,9 مليار دينار سنة 2013 (حيث ساهمت إيرادات المحروقات بـ 3678,1 مليار دينار بنسبة 61,91%).

وارتفع إجمالي نفقات الميزانية إلى4466,9مليار دينار في 2010 من 4246,3مليار دينار في 2009 ليستمر هذا الارتفاع في السنتين اللاحقتين إلى 5853,6 مليار دينار و7058,1 مليار دينار على التوالي، في حين شهد إنخفاضاً إلى 6092,1 مليار دينار سنة 2013.

الجدول رقم(2-3):تطوربعضالمؤشراتالاقتصاديةمن سنة 2009 إلى 2013

الوحدة: ملاييرالدينارات

السنة / المؤشر		2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الناتج الداخلي		9968,0	11991,6	14526,6	16115,4	16569,3
إجمالي الإنفاق الداخلي		10025,9	11149,4	13040,9	14747,7	16091,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت		3811,4	4350,9	4620,3	4992,4	5638,4
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات		3676,0	4392,9	5790,1	6339,3	5940,9
إجمالي نفقات الميزانية		4246,3	4466,9	5853,6	7058,1	6092,1
إجمالي إيرادات المحروقات في	القيمة	2412,7	2905,0	3979,7	4184,3	3678,1
	النسبة (%)	65,63	66,13	68,73	66,01	61,91

المصدر: من إعداد الباحثتان استنادا على:

– بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقريرالسنوي 2013، نوفمبر 2014، ص ص213،219.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية الراهنة:أسبابها وتداعياتها على الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات حيث تعتمد الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية على عائدات التصدير من المحروقات، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يتأثر تأثرا بليغا بالتقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية، وسنتطرق فيما يلي إلى، أسباب الأزمة النفطية،_تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر.

المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة

شهد النصف الثاني من سنة 2014 بداية أزمة نفطية تمثلت في انخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الطفرة التي شهدتها الأسعار في السنوات السابقة. وانخفض متوسط سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) إلى 106,74 دولار/برميل في شهر جويلية من سنة 2014 من متوسط112,66 دولار/برميل في شهر جوان من نفس السنة لينخفض تحت عتبة 100 دولار/برميل في شهر سبتمبر من نفس السنة إلى 97,10 دولار/برميل واستمر الانخفاض ليبلغ السعر 52,79 دولار/برميل كمتوسط لسنة 2015 و44,28 دولار/برميل كمتوسط لسنة 2016ليبدأ في الارتفاع من جديد سنة 2017 حيث بلغ 54,84 دولار/برميل كمتوسط لشهر جانفي ثم 55,06 دولار/برميل كمتوسط شهر فيفري ثم انخفض إلى 51,40 دولار/برميل كمتوسط شهر مارس.

الشكل رقم(2-3):تطور أسعار النفط الجزائري(صحاري بلند) دولار/ برميل

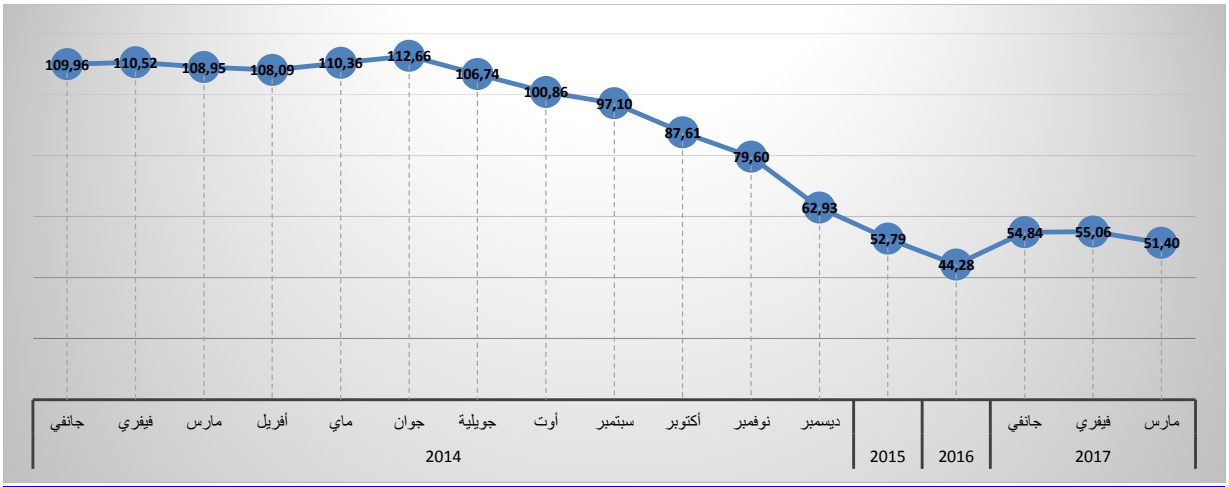

المصدر: من إعداد الباحثتاناستنادا إلى:

- Janvier-Decembre 2014: OPEC bulletin 1-2/15(http://www.opec.org).
- 2015:OPEC MonthlyoilMarket Report-January 2016 (http://www.opec.org).
- 2016: OPEC MonthlyoilMarket Report-January 2017 (http://www.opec.org).
- Janvier-Fevrier 2017: OPEC MonthlyoilMarket Report-March 2017 (www.opec.org).
-Mars 2017: OPEC MonthlyoilMarket Report-April 2017 (www.opec.org).

وقد جاء هذا الانخفاض الكبير لعدة أسباب:[1]

فعلى جانب العرض اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

– الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

– زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير من التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014، وبوجه عام ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1,3مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2 مليون برميل يوميا في 2014، وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

– تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014ألا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي و الاستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو30 مليون برميل يوميا برغم تزايد مخزون النفط(المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).

وعلى جانب الطلب: تباطأ نمو استهلاك النفط على مستوى العالم كثيرا خلال عام2014 إلى نحو 0.7مليون برميل (بزيادة مقدارها 0.75% من عام 2013) أي حوالي نصف النمو الذي تحققفي2012–2013.ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا والمحيط الهادي) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وظل نمو استهلاك النفط في اقتصاديات الأسواق الصاعدة منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا(بزيادة مقدارها 2.5%عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر

"إن ارتباط الكثير من المؤشرات الاقتصادية بالمداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن إيرادات الصادرات من المحروقات نتج عنه تدهور في العديد من تلك المؤشرات. فحسب تقرير بنك الجزائر حول الاتجاهات النقدية والمالية خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015 تحت أثر الصدمة الخارجية أدى انخفاض أسعار البترول سنة 2015 بنسبة 47.05%مقارنة بسنة 2014 والمترافق مع الانخفاضالطفيف جدا في كمية المحروقات المصدرة بوتيرة سنوية (–0.28%) إلى تسجيل مستوى إيرادات من الصادرات من

[1] صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أفريل 2015، ص28. (www.imf.org)

المحروقات بـ 33.08 مليار دولار فقط سنة 2015 منها 14.85 مليار دولار خلال السداسي الثاني، مقابل 58.46 مليار دولار في سنة 2014، ويؤكد مثل هذا الانكماش (-43.41%) حجم الصدمة الخارجية التي ألقت بثقلها على الاقتصاد الوطني. وتراجعت الصادرات خارج المحروقات، والتي لازالت هيكلياً ضعيفة، إلى 1.48 مليار دولار سنة 2015 مقابل 1.67 مليار دولار سنة 2014، ويبقى هذا المستوى من الصادرات أقل من إمكانيات الدولة فيما يتعلق بتنويع الصادرات.وشهدت الواردات من البضائع (fob) سنة 2015، بعد الاتجاه الصعودي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، انخفاضا إلى 52.65 مليار دولار مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض بـ 11.8%. ولقد ساهم في هذا الانخفاض تنفيذ إجراءات تهدف إلى احتواء طفرة الواردات مؤخرا، وتتضمن هذه الإجراءات خاصة تشديد المتطلبات في مجال المعايير والتنفيذ المرتقب لآلية تأطير الواردات. وبعد أكثر من 18 سنة من تحقيق فوائض متتالية في رصيد الميزان التجاري، شهدت سنة 2015، تحت أثر الصدمة الخارجية والمستوى الذي مازال مرتفعاً للواردات، عجزاً بـ 18.08 مليار دولار بعد أن كان شبه متوازن سنة 2014 (+0.46 مليار دولار). وهو الأمر الذي يُظهر حجم الصدمة البترولية.ولم يُعوض تراجع واردات البضائع إلا جزء صغير من الانكماش القوي لصادرات المحروقات. وبعد أكثر من 15 سنة من تحقيق الفوائض، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات عجزاً بـ 9.28 مليار دولار سنة 2014 وتفاقم هذا العجز في سنة 2015 حيث بلغ 27.48 مليار دولار في سياق التدهور المحسوس للميزان التجاري. ويرجع هذا العجز أساساً إلى تهاوي أسعار النفط، من جهة، وإلى التحويلات الهامة للأرباح الموزعة، من جهة أخرى.وسجل رصيد ميزان المدفوعات سنة 2015 والمُعد من طرف بنك الجزائر انطلاقا من مصادر بيانات مختلفة، عجزاً بـ 27.54 مليار دولار مقابل عجز بـ 5.88 مليار دولار فقط سنة 2014. كما تأثرت المالية العامة بانخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيث ينعكس أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة التي تعتمد بشكل قوي على الجباية البترولية في تفاقم العجز الميزاني وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية لسنة 2015 إلى 2273.5 مليار دج مقابل 3388.4 مليار دج خلال سنة 2014. وشهد الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية المزيد من التدهور خلال سنة 2015 ليبلغ عجزاً بـ 2824.5 مليار دج (16.8% من PIB) مقابل 1375.4 مليار دج في سنة 2014 (8% من PIB). وبالنتيجة، تهاوى مخزون الادخار المالي للخزينة العمومية إلى 2151.6 مليار دج نهاية 2015 (4488.2 مليار دج نهاية 2014)[1].

والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2014 و2015

الجدول رقم(2-4):تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال سنتي 2014 و2015

[1] ريغي هشام، **أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29و30 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،ص ص:5-6.

الوحدة: مليار دولار (إلا إذا ذُكر خلاف ذلك)

السنة	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات من البضائع (fob)	الميزان التجاري	الحساب الجاري	ميزان المدفوعات	الجباية البترولية (مليار دج)	الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية (مليار دج)	احتياطي الصرف (خارج الذهب)
2014	58.46	1.67	59.67	0.46	-9.28	-5.88	3388.4	-1375.4	178.94
2015	33.08	1.48	52.65	-18.08	-27.48	-27.54	2273.5	-2824.5	144.13

المصدر: ريغي هشام، أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 6.

خلاصة الفصل

شهد النفط في الجزائر عدة تطورات وتغيرات أثرت على الاقتصاد الجزائري بدأمن اكتشافه في بداية القرن العشرين ثم تأسيس شركة سوناطراك وصولا إلى تأميم المحروقات ثم الانضمام إلى منظمة الأوبك والأوابك، ويحتل النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري حيث أن ارتفاع أسعاره يؤدي إلى ارتفاع مختلف المؤشرات الاقتصادية وذلك ما يؤكد وجود علاقة طردية بينهما، حيث أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الفترة الأخيرة بسبب عاملي العرض والطلب إلى ظهور أزمة نفطية جديدة أثرت على الاقتصاد الوطني، نتجعنها آثار سلبية أثرت على اغلب القطاعات والمتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية

- تمهيد
- المبحث الأول: واقع القطاع الخاص في الجزائر
- المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- خلاصة الفصل

تمهيد:

إن من بين أسباب الاهتمام الذي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يكمن في قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف التي أُنشئت من أجلها مثل المساهمة في النمو الإقتصادي، التشغيل والصادرات. وتكتسي هذه الأخيرة أهمية قصوى في ظل التداعيات السلبية للأزمة النفطية الراهنة، خاصة الإنخفاض الكبير في إيرادات الصادرات. ولهذا فإن معالجة مثل هذا التحدي يمكن في مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في الصادرات من البضائع، وخاصة الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الصادرات من البضائع لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تُعبر التجارة الخارجية لأي دولة عن درجة إنفتاحها على العالم الخارجي من جهة، وعلى قدراتها التنافسية من جهة أخرى، وسنتطرق فيما يلي إلى، تطور التجارة الخارجية في الجزائر، وتحليل صادرات وواردات المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2004-2015)

إرتفعت قيمة الصادرات الكلية (البضائع والخدمات) خلال الفترة 2004-2015 من 2462.9 مليار دينار جزائري إلى 3909.8 مليار دينار جزائري مع بلوغها مستوى قياسي بـ 5979.8 مليار دينار جزائري سنة 2012. وشهدت نفس الفترة إرتفاعاً في قيمة الصادرات من المحروقات من 2277.7 مليار دينار جزائري إلى 3339.4 مليار دينار جزائري، وارتفاعاً في قيمة الصادرات من البضائع خارج المحروقات من 56.8 مليار دينار جزائري إلى 197.8 مليار دينار جزائري، وأيضاً ارتفاعاً في قيمة الصادرات من الخدمات من 128.4 مليار دينار جزائري إلى 372.6 مليار دينار جزائري. وسجلت قيمة الصادرات الكلية إنخفاضاً حاداً سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 25.56% بفعل الإنخفاض الشديد في قيمة الصادرات من المحروقات بسبب إنخفاض أسعار النفط والإنخفاض الطفيف في قيمة الصادرات من البضائع خارج المحروقات.

الشكل رقم(3-1): هيكل الصادرت الجزائرية من البضائع والخدمات خلال الفترة 2004-2015

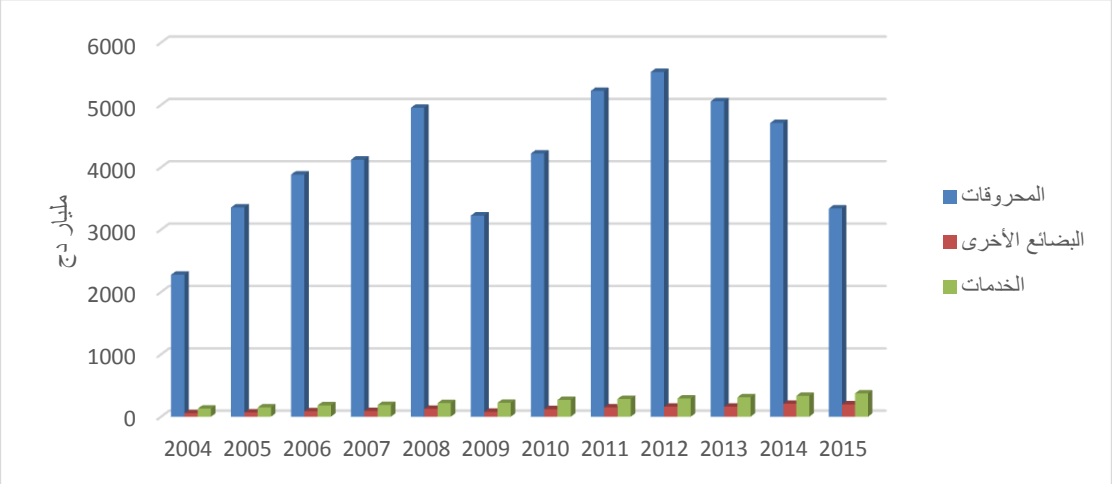

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على الجدول رقم (3-1)أدناه.

أما فيما يخص الواردات من البضائع والخدمات فلقد شهدت هي بدورها إرتفاعاً كبيراً في قيمتها خلال الفترة 2004-2015 من 1577.1 مليار دينار جزائري إلى 6104.0 مليار دينار جزائري وهو يُعتبر

رقم قياسي خلال الفترة. وارتفعت قيمة كل من الواردات من البضائع والواردات من الخدمات من1357.2مليار دينار جزائري إلى 5240.0 مليار دينار ومن 219.9 مليار دينار جزائري إلى 864.0 مليار دينار جزائري على التوالي. وسجلت الواردات من البضائع والخدمات سنة 2015 نسبة نمو بـ 10.93%مقارنة بسنة 2014.

الشكل رقم (3-2): هيكل الواردات الجزائرية من البضائع والخدمات خلال الفترة 2004-2015

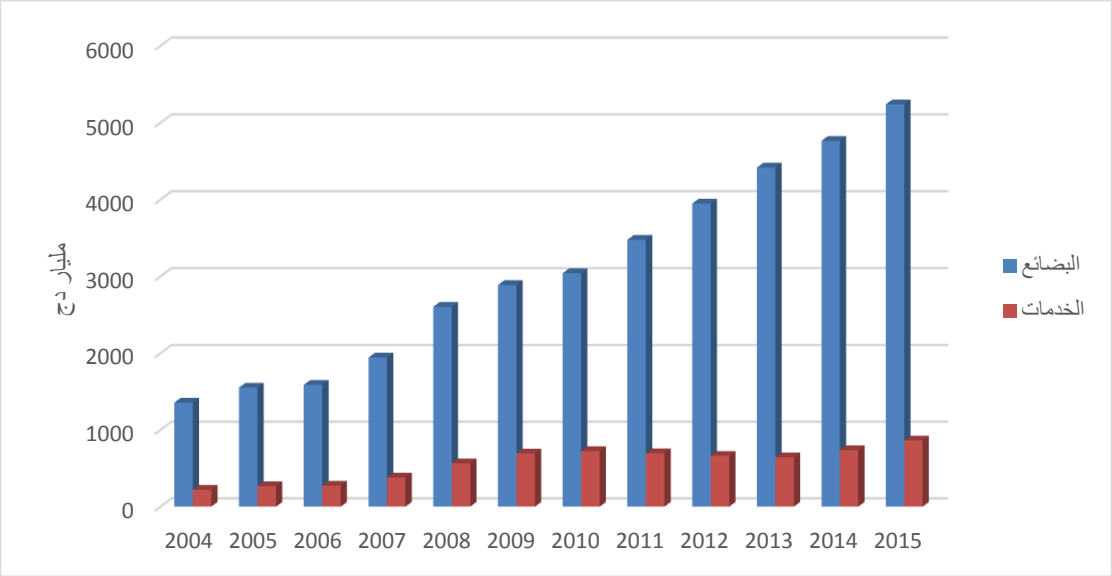

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على الجدول رقم (3-1)أدناه.

وشهد رصيد الميزان التجاري تذبذبا في قيمته خلال الفترة 2004-2015 تبعا لتطور قيمة الصادرات والواردات حيث سجل رصيداً موجباً خلال الفترة 2004-2008 مرتفعاً خلال هذه الفترة من 885.8 مليار دينار جزائري إلى 2127.2 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2009 سجل رصيداً سالباً بـ57.9 مليار دينار جزائري بفعل إنخفاض قيمة الصادرات من المحروقات بسبب إنخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية. وعاود الميزان التجاري تسجيل رصيد إيجابي خلال الفترة 2010-2013. وفي سنة 2014 سجل الميزان التجاري رصيداً سلبياً بـ 249.8 مليار دينار جزائري نتيجة إنخفاض في قيمة الصادرات من المحروقات بسبب إنخفاض أسعار النفط وبدرجة أقل إنخفاض في قيمة الصادرات من البضائع خارج المحروقات. وفي سنة 2015 سجل أيضاً رصيداً سلبياً بـ 2194.2 مليار دينار جزائري بسبب إستمرار إنخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم(3-3): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004-2015

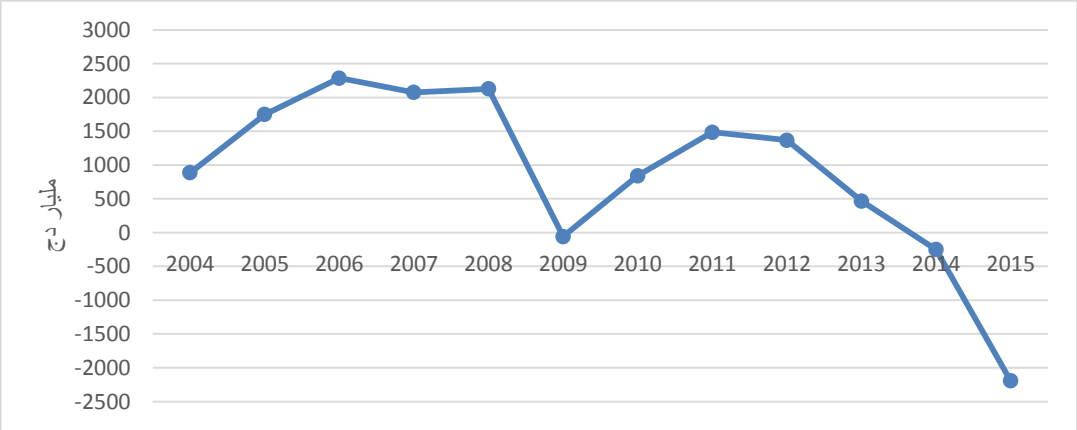

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على الجدول رقم 3-1أدناه.

الجدول رقم(3-1): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الصادرات من البضائع والخدمات				الواردات من البضائع والخدمات				الميزان التجاري
	البضائع		الخدمات	المجموع	نمو الصادرات (%)	البضائع	الخدمات	المجموع	نمو الواردات (%)	
	المحروقات		البضائع الأخرى							
	القيمة	نسبة النمو (%)								
2004	2277.7	23.25	56.8	128.4	2462.9	22.59	1357.2	219.9	1577.1	25.77	885.8
2005	3355.0	47.30	66.7	148.0	3569.6	44.93	1553.1	267.4	1820.4	15.43	1749.2
2006	3882.0	15.71	86.0	181.7	4149.7	16.25	1588.9	274.6	1863.5	2.37	2286.2
2007	4121.8	6.18	92.4	188.1	4402.2	6.08	1945.0	381.1	2326.1	24.82	2076.1
2008	4954.0	20.19	125.0	219.0	5298.0	20.35	2605.1	565.7	3170.8	36.31	2127.2
2009	3225.6	-34.89	77.4	222.8	3525.9	-33.45	2889.3	694.5	3583.8	13.03	-57.9
2010	4220.1	30.83	120.5	269.5	4610.1	30.75	3042.5	725.5	3768.0	5.14	842.1
2011	5223.8	23.78	150.3	284.5	5658.6	22.74	3477.5	695.4	4172.9	10.75	1485.7
2012	5527.7	5.82	159.6	292.4	5979.8	5.68	3948.4	663.7	4612.1	10.53	1367.7
2013	5057.5	-8.51	159.6	311.7	5528.8	-7.54	4416.7	644.4	5061.1	9.74	467.7
2014	4709.6	-6.88	208.0	335.0	5252.6	-5.00	4765.3	737.1	5502.4	8.72	-249.8
2015	3339.4	-29.09	197.8	372.6	3909.8	-25.56	5240.0	864.0	6104.0	10.93	-2194.2

Source:

-Donnéesde 2004-2014: Les compteséconomiquesen volume de 2000 à 2014, N° 710, ONS

-Données2015: Les compteséconomiquesen volume de 2000 à 2014, N° 751, ONS

وقامتالباحثتان بحساب النسب المئوية وقيمة الميزان التجاري.

المطلب الثاني: تحليل صادرات وواردات المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014

تستحوذ الصادرات من المحروقات على أغلب الصادرات الجزائرية من البضائع بنسبة 95.8% سنة 2014، منخفضة بشكل بسيط عن نسبة سنة 2004 والتي بلغت 97.4%. أما فيما يخص الصادرات من البضائع خارج المحروقات فيغلب عليها صادرات القطاع الصناعي التحويلي، وخاصة فرع الكمياء، المطاط، البلاستيك حيث مثلت صادرات هذا الفرعنسبة 3.4%من مجمل الصادرات من البضائع سنة 2014 مرتفعة عن النسبة المسجلة سنة 2004 والتي بلغت 1.5%. في حين نجد أن الصادرات من مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي الباقية ضعيفة جداً أو لا تُذكر.

الجدول رقم(3-2): تطورهيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014

مدونة قطاع النشاط (NSA)	التعيين	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
NSA 01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
NSA 02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	97.4	98.1	97.9	97.8	97.5	97.7	97.4	97.2	97.2	96.9	95.8
NSA 05	المناجم و المقالع	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
NSA 06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	0.7	0.6	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1
NSA 07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
NSA 08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 09	كيمياء، مطاط، بلاستيك	1.5	1.0	0.8	1.1	1.3	1.3	1.5	1.8	1.9	2.1	3.4
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
NSA 11	الصناعات النسيجية (textiles, bonneterie, confection)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 14	صناعات مختلفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Sources: Evolution des échangesextérieures de marchandises de 2004 à 2014, Collection statistiques N° 194/2015, Série E: StatistiquesEconomiques N° 84, ONS, Octobre 2015, P. 97.(www.ons.dz).

وعند تحليلنا لمعدلات مجهود التصدير (taux de l'effort à l'exportation) لمختلف فروع القطاع الصناعي التحويليحيثتُمثل هذه المعدلاتالحصة المئوية للإنتاج المباع إلى الخارج(المصدر)[1]، نجد أن فرع الكمياء، المطاط، البلاستيك يحتل المرتبة الأولى حيث صدر 90% من إنتاجه إلى الخارج سنة 2014، ثم يليه فرع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 33.8%، فرع صناعة الخشب، الفلين، الورق بنسبة 5.0%، فرع الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت بنسبة 2.0%، فرع مواد البناء، الخزف، الزجاج بنسبة 1.1%، فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية بنسبة 1.0%، صناعات أخرى بنسبة 0.2%، وأخيراً فرع الصناعات النسيجية بنسبة 0.1%.

الجدول رقم (3-3): تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA)خلال الفترة 2004-2014

مدونة قطاع النشاط (NSA)	التعيين	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
NSA 02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	77.0	81.6	80.8	80.9	83.1	79.4	84.1	84.8	88.4	86.1	83.0
NSA 05	المناجم والمقالع	18.9	13.5	17.6	21.4	34.2	29.4	12.3	25.7	26.5	17.7	18.0
NSA 06	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	12.8	17.6	28.8	20.4	17.6	5.4	5.3	3.3	2.1	1.4	1.0
NSA 07	مواد البناء، الخزف، الزجاج	0.1	0.1	1.9	0.6	3.1	2.3	2.5	2.1	1.4	1.6	1.1
NSA 09	كمياء، مطاط، بلاستيك	54.0	52.3	32.5	41.5	57.2	34.0	48.2	62.3	66.2	59.9	90.0
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9	0.5	2.9	2.9	2.4	2.8	2.0
NSA 11	الصناعات النسيجية (textiles, bonneterie, confection)	0.7	0.5	0.8	1.4	0.7	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1	0.1
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	14.5	8.4	18.7	20.1	19.9	14.3	21.8	37.3	29.2	32.5	33.8
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	4.6	4.3	3.2	3.6	2.8	2.0	2.5	4.7	3.2	4.8	5.0
NSA 14	صناعات مختلفة	0.1	0.1	0.6	0.7	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.2	0.2

Source: Evolution des échangesextérieures de marchandises de 2004 à 2014, Collection Statistiques N° 194/2015, Série E: StatistiquesEconomiques N° 84, ONS, octobre 2015, P.155. (www.ons.dz).

أما فيما يخص الواردات من البضائع فيُلاحظ أن أغلبها هي منتجات صناعية تحويلية. وتُمثل الواردات من المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية نسبة 49.9% من مجموع الواردات من البضائع سنة 2014، تليها المنتجات الكمائية، المطاطية، البلاستيكية بنسبة 12.7%، منتجات الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت بنسبة 10.7%، منتجات صناعة الخشب، الفلين، الورق بنسبة 3.5%، منتجات صناعية أخرى بنسبة 2.4%، مواد البناء، الخزف، الزجاج بنسبة 2.0%، منتجات الصناعات النسيجية بنسبة 1.7%، وأخيراً منتجات صناعة الجلود والأحذية بنسبة 0.4%.

[1] ريغي هشام:التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عنابة، 2014-2015، ص 282.

الجدول رقم(3-4): تطور هيكل الواردات من البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	التعيين	مدونة قطاع النشاط (NSA)
8,4	8,9	8,9	11,7	7,4	8,5	12,8	9,9	10,0	10,6	11,8	الفلاحة، الصيد، الغابات	NSA 01
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الماء والطاقة	NSA 02
8,0	9,8	9,8	1,9	0,8	0,8	0,9	0,6	0,5	0,4	0,5	المحروقات	NSA 03
0,3	0,3	0,3	0,9	1,0	0,9	1,0	0,1	1,3	1,3	0,8	المناجم والمقالع	NSA 05
49,9	49,0	49,0	54,1	60,6	63,9	58,6	57,2	57,1	56,4	53,2	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	NSA 06
2,0	1,3	1,3	1,4	1,6	1,0	0,9	1,1	1,3	1,2	1,4	مواد البناء، الخزف، الزجاج	NSA 07
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,4	0,4	البناء و الاشغال العمومية	NSA 08
12,7	13,2	13,2	12,4	12,0	11,0	11,3	12,5	13,0	13,2	13,6	كمياء، مطاط، بلاستيك	NSA 09
10,7	11,1	11,1	11,6	9,3	8,3	9,1	10,2	10,1	9,7	11,4	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	NSA 10
1,7	1,6	1,6	1,4	1,3	1,1	0,9	1,2	1,2	1,3	1,2	الصناعات النسيجية (textiles, bonneterie, confection)	NSA 11
0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	صناعة الجلود والأحذية	NSA 12
3,5	3,6	3,6	3,5	0,7	3,4	3,4	4,5	4,0	3,7	4,1	صناعة الخشب، الفلين، الورق	NSA 13
2,4	0,7	0,7	0,6	1,0	0,7	0,6	1,2	1,0	1,4	1,2	صناعات مختلفة	NSA 14

Source: Evolution des échangesextérieures de marchandises de 2004 à 2014, Collection Statistiques N° 194/2015, Série E: StatistiquesEconomiques N° 84, ONS, octobre 2015, P.22. (www.ons.dz).

وكمؤشرآخر لتحليل الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية وهو معدل الاختراق (taux de pénétration) والذي يُمثل الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي. والسوق الداخلي هنا يساوي مجموع الإنتاج، الواردات والحقوق الجمركية ناقص الصادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل ومصححة من الضرائب الأخرى وإعانات أخرى على المنتجات[1]، نجد أن 87.9% من السوق الداخلي للصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية تغطيها الواردات سنة 2014،تليها صناعة الجلود والأحذية بنسبة 82.4%، صناعة الخشب، الفلين، الورق بنسبة 81.2%، صناعة الكمياء، المطاط، البلاستيك بنسبة 79.3%، الصناعات النسيجية بنسبة 65.6%، مواد البناء، الخزف، الزجاج بنسبة 39.1%، الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت بنسبة 33.9%.

[1] ريغي هشام: **أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص9.

الجدول رقم(3-5): تطور معدل الاختراق حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة 2004-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	التعيين	مدونة قطاع النشاط (NSA)
15.5	15.4	16.3	21.5	15.4	17.4	26.7	17.7	16.4	18.1	18.0	**الفلاحة، الصيد، الغابات**	**NSA 01**
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**الماء والطاقة**	**NSA 02**
19.3	29.8	18.5	6.6	6.2	2.8	2.3	1.2	0.9	0.9	1.0	**المحروقات**	**NSA 03**
28.8	25.2	27.4	52.1	50.7	58.6	58.1	58.5	60.7	63.8	56.2	**المناجم والمقالع**	**NSA 05**
87.9	86.7	86.2	87.0	87.5	88.0	90.7	89.9	90.6	89.0	87.0	**الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية**	**NSA 06**
39.1	39.5	29.0	27.3	29.6	21.9	19.1	17.6	18.8	18.3	20.1	**مواد البناء، الخزف، الزجاج**	**NSA 07**
79.3	78.5	77.8	76.3	76.3	78.7	85.1	78.5	75.5	86.1	86.0	**كمياء، مطاط، بلاستيك**	**NSA 09**
33.9	32.1	32.6	32.6	27.4	25.8	27.9	25.7	23.2	22.5	23.6	**الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت**	**NSA 10**
65.6	62.9	58.5	53.1	47.7	40.9	36.0	33.6	28.9	29.7	27.1	**الصناعات النسيجية (textiles, bonneterie, confection)**	**NSA 11**
82.4	79.1	73.8	74.6	63.8	61.4	58.4	55.1	49.9	43.8	40.3	**صناعة الجلود والأحذية**	**NSA 12**
81.2	78.8	78.3	76.2	75.0	73.2	71.9	72.3	64.6	62.8	62.5	**صناعة الخشب، الفلين، الورق**	**NSA 13**
-0.9	-2.1	-0.5	-0.4	-0.7	24.7	21.4	29.7	22.1	27.3	22.5	**صناعات مختلفة**	**NSA 14**

Source: Evolution des échangesextérieures de marchandises de 2004 à 2014, Collection Statistiques N° 194/2015, Série E: StatistiquesEconomiques N° 84, ONS, octobre 2015, P.155. (www.ons.dz).

المبحث الثاني: دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الصادرات من البضائع لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة

في ظل الظروف التي تُميز الإقتصاد الجزائري اليوم بفعل التداعيات السلبية للأزمة النفطية الراهنة والتي أدت إلى إنخفاض عوائد التصدير، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعتبر أحد أهم الرهانات التي يُمكن الإعتماد عليها في تعويض ذلك الإنخفاض من خلال المساهمة في الصادرات من البضائع، وخاصة صادرات المنتجات الصناعية التحويلية وسنتطرق فيمايلي إلى، تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البضائع.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتفاعاً كبيراً خلال السنوات السابقة نتيجة الإهتمام الذي أولته السلطات الجزائرية لهذه الفئة من المؤسسات بالنظر خصائصها وأهميتها والأهداف التي يُمكن تحقيقها من وراء إنشاء هذه المؤسسات. وإذا حللنا الفترة 2006–السداسي الأول 2016، نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتفع من 376767 مؤسسة إلى 1014075 مؤسسة. وساهم في هذا الإرتفاع بصورة كبيرة إرتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 269806 مؤسسة إلى 780339 مؤسسة وارتفعت بذلك حصة هذه المؤسسات من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 71.61% إلى 76.95%خلال نفس الفترة. كما ساهم في إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتفاع المؤسسات الحرفية من 106222 مؤسسة إلى 233298 مؤسسة، إلا أن حصة هذه المؤسسات من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنخفضت من 28.19% إلى 23.01%خلال نفس الفترة. وشهد الفترة إنخفاضاً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من 739 مؤسسة إلى 438 مؤسسة وانخفضت حصتها من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 0.20% إلى 0.04%.

[1] سيتم التحليل هنا على أساس تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001.

الجدول رقم(3-6): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-السداسي الأول 2016

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		النشاطات الحرفية		المجموع
	المجموع	الحصة (%)	المجموع	الحصة (%)	المجموع	الحصة (%)	
2006	269806	71.61	739	0.20	106222	28.19	376767
2007	293946	71.53	666	0.16	116347	28.31	410959
2008	392013	75.46	626	0.12	126887	24.42	519526
2009	586903	99.90	591	0.10	-	-	587494
2010	482892	78.00	557	0.09	135623	21.91	619072
2011	511856	77.64	572	0.09	146881	22.28	659309
2012	550511	77.34	557	0.08	160764	22.58	711832
2013	601583	77.34	557	0.07	175676	22.59	777816
2014	656949	77.10	542	0.06	194562	22.83	852053
2015	716895	76.71	532	0.06	217142	23.23	934569
السداسي الأول 2016	780339	76.95	438	0.04	233298	23.01	1014075

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- Données 2006: Bulletin d'informationéconomique, N °6.
- Données 2007-2008: Bulletin d'informationStatistique, N °14.
- Données 2009: Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °18.
- Données 2010-2011: Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °20.
- Données 2012: Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °22.
- Données 2013-2014: Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°25.
- Données 2015: Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°23.
- Données 2016: Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29.

وقامت الباحثتان بحساب الحصص.

وتهيمن المؤسسات الصغيرة جداً (1-9 عامل)على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 983653 مؤسسة، أي بنسبة 97.0%خلال السداسي الأول من سنة 2016، تليها المؤسسات الصغيرة (10-49 عامل) بـ 27380 مؤسسة، أي بنسبة 2.7%، وأخيراً المؤسسات المتوسطة (50-249 عامل) بـ 3042 مؤسسة، أي بنسبة 0.3%.

الشكل رقم (3-4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الأجراءخلال السداسي الأول 2016

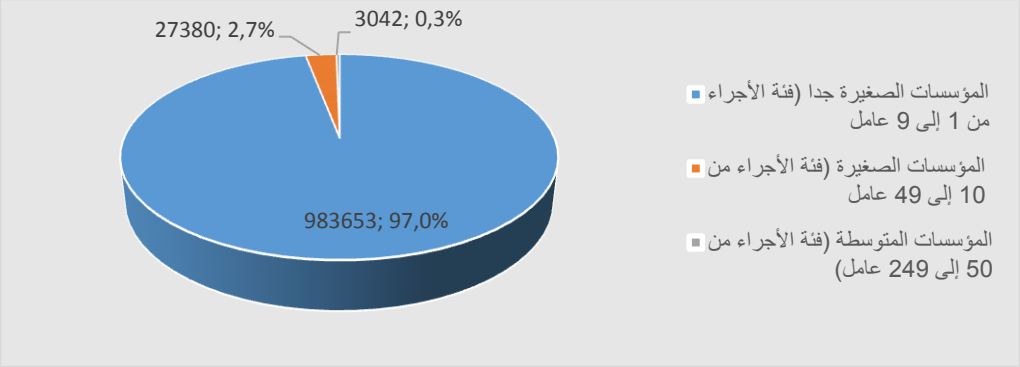

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على المعطيات من:

-Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29.

وتنشط أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) في قطاع الخدمات بـ 298692 مؤسسة، أي بنسبة 51.73%من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 169124 مؤسسة، أي بنسبة 29.29%، قطاع الصناعات التحويلية بـ 99275 مؤسسة، أي بنسبة 17.19%، قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 7094 مؤسسة، أي بنسبة 1.23% وأخيرا قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة بـ 3201 مؤسسة، أي بنسبة 0.55%.

الشكل رقم (3-5):مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) خلال السداسي الأول 2016

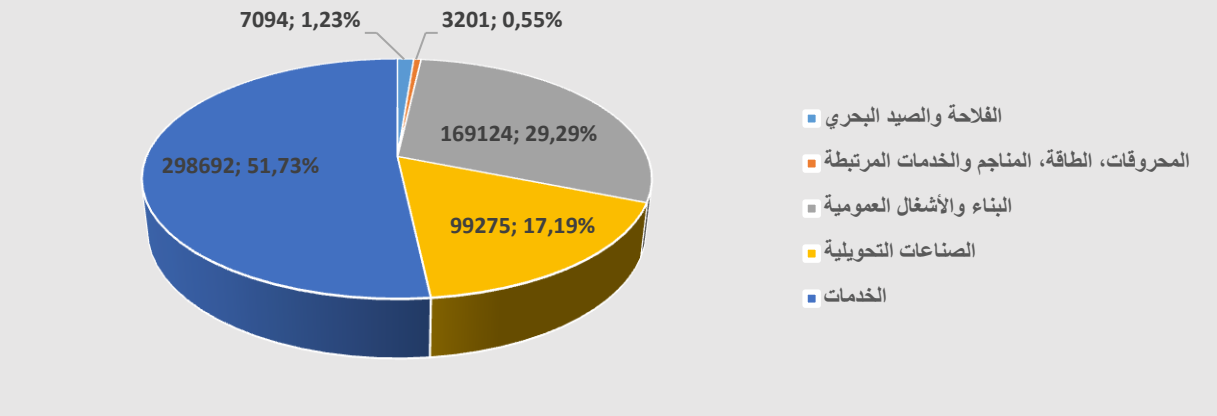

المصدر: من إعداد الباحثتان إعتماداً على المعطيات من:

-Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29.

وتتركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) في منطقة الشمال بـ 401231 مؤسسة، بمعدل تركز 69.49% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

(أشخاص معنوية)، تليها منطقة الهضاب العليا بـ 126051 مؤسسة، بمعدل تركز 21.83%، وأخيراً منطقة الجنوب بـ 50104 مؤسسة، بمعدل تركز 8.68%.

الشكل رقم (3-6):تركزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) خلال السداسي الأول 2016

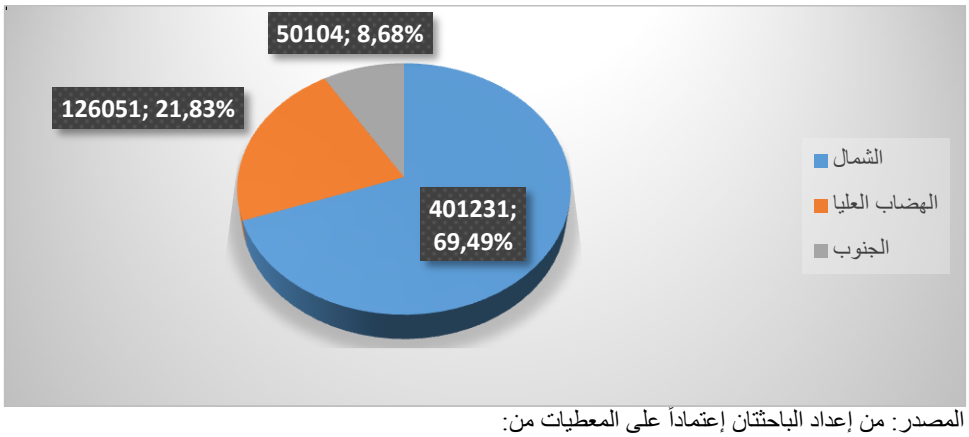

المصدر: من إعداد الباحثتان إعتماداً على المعطيات من:

-Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البضائع

إن الأهمية التي أصبحت تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الإقتصاديالجزائري يدفع إلى زيادة الإعتماد على هذه الفئة من المؤسسات للمساهمة في ترقية صادرات البضائع، وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية لتعويض الإنخفاض في الإيردات من الصادرات من المحروقات، إلا أن الواقع الراهن يشير إلى ضعف هذه المساهمة بالنظر إلى عدد من الإعتبارات، منها:

- هيمنة الصادرات من المحروقات على أغلب الصادرات من البضائع والصادرات الكلية بصفة عامة؛
- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) تنشط في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن نسبة المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي التحويلي تبلغ 17.19% فقط؛
- ضعف الصادرات من البضائع خارج المحروقات وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية، وضعف معدلات مجهود التصدير.

ويمتلك الحجم الصغير للمؤسسات الصناعية مزايا نوعية تساعد المؤسسة الصغيرة على التصدير تتمثل فيما يلي:

- **القدرة على التكييف والمرونة:** إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لإحتياجات الأسواق الخارجية، نظراً إلى ما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية إحتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

- **التخصص:** يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية.
- **التجديد:** إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكييف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق[1].

و"أبرزت التجارب الدولية أن أفضل الطرق لتحسين نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق هي تخفيض الحواجز أمام التجارة الخارجية والاستثمار، وإصلاح الإطار التنظيمي الخاص بتلك المنشآت وتخفيض تكاليف المعاملات ومساعدة تلك المنشآت على إعتماد المعايير والمواصفات الدولية. وتتمثل أهم الإجراءات المتعلقة بتخفيف القيود على التجارة الخارجية في إعتماد إستراتيجية واضحة لتطوير الصادرات ورقمنة وتسهيل النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، وتنسيق المعايير الفنية بين الدول المصدرة والأسواق المستهدفة. أما إصلاح الإطار التنظيمي، فيتضمن تبسيط إجراءات الإستثمار والتصدير والإستيراد وتقديم الحوافز للإستثمار في القطاعات الواعدة. كما تُعتبر المساعدة في تكوين التحالفات والترابطات مع منشآت داخل البلد أو خارجه من السبل المتاحة لتسهيل النفاذ إلى الأسواق"[2].

"ولا يُمكن الحديث عن إختراق الأسواق الخارجية بمنتجات غير قادرة على منافسة الواردات على مستوى السوق المحلي وعلى تلبية رغبات المستهلكين الجزائريين. فنظرة حول معدلات الإختراق (نسبة ما تمثله الواردات الصناعية من السوق المحلي)، المتناول سابقاً، يجعل من الضروري للقطاع الصناعي التحويلي الجزائري من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهيمنة على معظم نشاطه بمختلف فروعه التركيز أولاً على منافسة الواردات الصناعية الأجنبية وكسب نسبة هامة من السوق الداخلي ثم الإتجاه نحو التصدير"[3]. "ولعل نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بناء صناعات تحويلية قادرة على إحلال الواردات من خلال منافسة المنتجات الأجنبية يُعتبر محفزاً للإستثمارات الأجنبية للإستثمار في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر. ويُمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تنجح في هذا المسعى من خلال إستغلال بعض المزايا من رخص اليد العاملة وتوفرها ورخص الطاقة بفعل التدعيم. كما ينبغي للدولة المساهمة في توفير مزايا أكثر مثل تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة"[4].

وبصفة عامة، وبالنظر إلى ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي وفي الصادرات الصناعية التحويلية، فإنه لا بد من تحفيز الإستثمارات الصناعية (المحلية والأجنبية) من خلال إتباع ما يلي:

[1] عبود زرقين: تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية،بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات البحوث العربية، بيروت، لبنان، العدد 42/ ربيع 2008، ص 112.

[2] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، صندوق النقد العربي، ص ص 234-235.

[3] ريغي هشام: التحرير الاقتصادي و أسواق العمل- حالة القطاع الصناعي في الجزائر-، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة باجي المختار، عنابة، 2015، ص 318.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 318-319.

- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجاذبة للاستثمار؛
- ضرورة تطوير الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الاستثمارية؛
- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية؛
- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات؛
- إيجاد بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والإحصاءات والمؤشرات الدقيقة وذلك لتزويد المستثمرين والممولين وصناع القرار والباحثين والمبدعين والمبتكرين بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار عامة وبالإستثمار الصناعي خاصة[1].

[1] التقرير الصناعي العربي 2009-2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط-المغرب، ص 17. (www.aidmo,org).

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل واقع التجارة الخارجية في الجزائر حيث مازالت الصادرات من المحروقات تُمثل أغلب الصادرات من البضائع، والصادرات الكلية بصفة عامة،في حين أن قيمة الصادرات خارج المحروقات، وخاصة الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية ضعيفة جداً. كما شهدت قيمة الواردات إرتفاعاً كبيراً. وتناولنا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث إرتفع عدد هذه المؤسسات بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية بفعل التشجيع والدعم الذي حضيت به. وبالرغم من هذا الإرتفاع، إلا أن هذه المؤسسات لا تلعب دوراً هاماً في صادرات البضائع خارج المحروقات، وخاصة الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

خاتمة عامة

خاتمة

يعد التحرر من هيمنة القطاع البترولي على الاقتصاد الوطني الجزائري ضرورة حتمية في الوقت الراهن أكثر من أي وقت سابق، فلقد أكدتالأزمات البترولية ضعف الاقتصاد الجزائري بوجه عام، وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية، ويعزى ذلك بصورة رئيسية لضيق القاعدة الإنتاجية وتركز هيكل الصادرات حول البترول، فهذه السلعة تتحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة لتقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة تصب معظمها في مصلحة الدول الصناعية. لذا على السلطات الجزائرية إيجاد بديل للذهب الأسود للنهوض بالاقتصاد الوطني، وبذلك أصبحالقطاع الخاصخيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،نظرا لما له من دور فيما يخص زيادة الناتج الداخلي الخام، توفير مناصب الشغل،والمساهمة في التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،فهو يتميز بكفاءة وفعالية أحسن في استغلال الموارد المتاحة من القطاع العام لاعتماده على أساليب تكنولوجية حديثة في الإنتاج واهتمامه بالتنافسية. ولعل التداعيات السلبية للأزمة النفطية الراهنة تدفع بجدية نحو تعزيز دور القطاع الخاص والذي يتكون أساساً من مؤسسات صغيرة ومتوسطة لمواجهة تلك التداعيات، خاصة من خلال المساهمة الجدية في الصادرات من البضائع، وبالأخص في المنتجات الصناعية التحويلية لتعويض الإنخفاض في عائدات الصادرات من النفط والتي تغدي العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها. حيث أن الأشخاص الطبيعيين يسيطرون على أكثر من 95% من النسيج الإقتصاديللإقتصاد الوطني والذي يسيطر عليه بشكل كبير جداً القطاع الخاص، في حين أن الأشخاص المعنويين يمثلون فقط 5% تقريباً. وهي النتيجة تكشف إرتكازالإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة (micros entités). كما أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (51.73%) ينشط في قطاع الخدمات خلال السداسي الأول من سنة 2016.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحتها. فبالنظر إلى إرتباط العديد من المؤشرات الإقتصدية الكلية بعائدات الصادرات من المحروقات، فإن إنخفاض قيمة هذه الأخيرة أدى إلى تدهور كبير وواضح في تلك المؤشرات مثل الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، إحتياطيالصرف،..الخ.
- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحتها. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم بشكل معتبر في الصادرات من البضائع، وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية لعدد من الإعتبارات منها أن الصادرات من المحروقات تُهيمن على أغلب الصادرات من البضائع والصادرات الكلية بصفة عامة، أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) تنشط في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن نسبة المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي التحويلي تبلغ

17.19%فقط، ضعف الصادرات من البضائع خارج المحروقات وخاصة من المنتجات الصناعية التحويلية، وضعف معدلات مجهود التصدير.

نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الدراسة في:

- يعد القطاع الخاص في الجزائر من القطاعات الواعدة والتي من شانها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لامتلاكه مؤهلات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات.
- القطاع الخاص مازال يعيش مشاكل كثيرة منها المالية، الإدارية، والعقارية،...الخ والتي تعرقل هذا القطاع على أداء دوره في خلق الثروة ومناصب الشغل وتخليص الاقتصاد من التبعية للمحروقات؛
- يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تطوير الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب الشغل، وتحسين الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، إذا حضي بالتشجيع والدعم من طرف الدولة؛
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- انهيار أسعار النفطإبتداء من منتصف سنة 2014 يعود إلى عدة أسباب منها:ارتفاع عرض النفطوانخفاض الطلب عليه، انخفاض معدل النمو العالمي، وارتفاع الدولار الأمريكي؛
- إن هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، تجسدت في الارتباط الكبير بين العديد من المؤشرات الاقتصاديةوأسعارالنفط؛
- إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إرتفاعاً كبيراً خلال السنوات الماضية بفعل التشجيع والدعم التي يحظى به هذا القطاع من طرف السلطات الجزائرية؛
- ضعف الصادرات خارج المحروقات،
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من البضائع، وخاصة في الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

التوصيات

- من أجل الإقلاع والتخلص من التبعية البترولية خاصة بعد الصدمات المتكررة وانهيار الأسعار، يجب أولا الاهتمام بالبحث عن البديل الأمثل، خاصة في حالة تعدد البدائل في مختلف القطاعات، فنجد راس المال البشري من أهم هذه البدائل لأنه المحرك والمدير والدارس لهذه البدائل، فإذا استغل هذا البديل بالشكل الصحيح فسيعطي توليفة متناسقة من جميع البدائل الأخرى؛
- دعم القطاع الخاص المنتج وإطلاق العنان لطاقاته وتحديد شكل التوازن الواجب بين القطاعين العام والخاص وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وفقا لحاجة السوق من حيث الكوادر والمعدات؛
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوفير التمويل اللازم،ومرافقته حتى يبلغ مرحلة النضج؛

- تشجيع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة جدوى مشاريع هذه المؤسسات قبل تمويلها؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكاروالإبداعات التكنولوجية؛
- إعطاء عناية خاصة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية القادرة على زيادة القيمة المضافة الصافية كما هو الحال مع قطاع الصناعة التحويلية؛
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع انخفاض أسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات لتفادي مخاطر تقلبات الأسعار والتركيز على السوق الأوربية نظرا لحجمها وامتياز اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مع الجزائر؛
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبيةوإزالة القيود أمامها، وتوجيهها إلى المجالات الأكثرأهمية في الاقتصاد؛
- تنويع الاستثمارات وخلق بيئة استثمارية متناسبة مع التطورات الاقتصادية الراهنة.

آفاق الدراسة

- دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- دور القطاع الخاص في الجزائر في تفعيل الاقتصاد الوطني؛
- مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تمويل الخزينة العمومية؛
- دور السياسة المالية في تنمية القطاع الخاص في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إسماعيل علي شكر ومجيد جواد مهدي: مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

2- رابح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

3- سميحة طري: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.

4- عبد الغفور عبد السلام، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

5- ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

6- نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة العاشرة، الجزائر، 2004.

7- نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .Gestion des p.m.e، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.

<u>الجرائد والمجلات والدوريات</u>:

الجرائد الرسمية:

1 -مرسوم التنفيدي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52.

2- مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الديمقراطية الشعبية، العدد 74.

3- المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 3 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، 4 ماي 2005.

4- القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11جانفي 2017.

المجلات:

1- أيت عيسى عيسى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد6.

2- سفيان بن عبد العزيز: دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات البحوث العربية، العددان 61-62، 2013.

3- عبد الرزاق مولاي لخضر وبونوة شعيب: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث-، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009 -2010.

4- عبد الرزاق مولاي لخضر: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة رحالة الجزائر – مجلة الواحات للبحوث ودراسات، جامعة غرداية، عدد 09، 2010.

5- عيه عبد الرحمن: دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 5،جوان 2011.

6- عبود زرقين: تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات البحوث العربية، بيروت، لبنان، العدد 42/ ربيع 2008

ملتقيات:

1- بلخياط جمال: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تحولات الاقتصاديات الراهنة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 17و18 افريل 2006، جامعة الشلف.

2- بن عزة محمد الأمين وآخرون: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، ...، نوفمبر 2004، جامعة سعيدة.

3- بوخاوة إسماعيل وعبد القادر عطوي: التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي25و28ماي2003، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

4- بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود: رؤية نظرية حول إستراتجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

5- تشام فاروق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر،الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، نوفمبر2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سعيدة.

6- ريغي هشام: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29و30 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

7- زايدي عبد السلام و يزيد مقران: قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة(2008-2001)، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة: 2000-2010، يومي 18و19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

8- سفيان بن عبد للعزيز و سمير بن عبد العزيز: القطاع الخاص و دوره في ترقية التجارة الخارجية للدول النامية خارج المحروقات، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20، 21 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

9- سلطاني محمد رشدي: التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة المتوسطة بالجزائر :واقعه، أهميته، وشروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة، 2006.

10- سليمان ناصر وعواطف محسن: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

11- عديسة شهرة: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويلها في الفترة 2000-2010، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000-2010، يومي 18و19 ماي2011، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

12- علوي ف.الزهراء و حاج موسى نسيمة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة بالجزائر خلال الفترة (2004-2009)، ملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18و19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس.

13- غانم عبد الله و سبع حنان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5و6 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

14- غدير احمد سليمة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5و6 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

15- مداح لخضر وماجي عبد المجيد: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، يومي 18و19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

16- موساوي زهية و خالدي خديجة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة: ضرورة التكيف للمحافظة على البقاء-دراسة نموذج الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة.

17- موسى بن منصور وميلود زكري: فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

مذكرات الماجستير:

1- برجي شهرزاد: استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

2- حاج قويدر عبد الهادي: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 – دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.

2- حجاوي احمد: إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011.

3- زغبي نبيل: أثر السياسات الطاقوية في الإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.

4- زويتة محمد الصالح: اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

5- سيد علي بلمحمدي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لبليدة.

6- شعيب أتشي: : واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

7- صادق هادي: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة2000-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

8- عبد الرزاق حمزة: سياسة استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2012.

9- عصماني مختار: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013.

10- قيدوش فيروز: إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات المنتجات المكثفة Sofape ومؤسسة إنتاج الدعامات الورقية Edial cart، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013.

11- لزهر العابد: إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013.

12- مشري محمد الناصر: دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.

13- نوري ياسمين: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني (1962-2012) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015.

أطروحات الدكتوراه:

1- ريغي هشام: التحرير الاقتصادي و أسواق العمل- حالة القطاع الصناعي في الجزائر-، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة باجي المختار، عنابة، 2015.

2- ساسي فاطمة: اثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
3- لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2003-2004.

4- مولود لعرابة: إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013.

تشريعات وقوانين:

1- القانون المدني الجزائري، المادة 416.
2- قانون الاستثمار الجزائري، المادة21.

التقارير:

1- التقرير الصناعي العربي 2009-2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط- المغرب، (www.aidmo,org).

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،(الدورة العامة العشرون: جوان2002)

3-التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2013، صندوق النقد العربي.

4- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.

5- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أفريل،2015 (www.imf.org) .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29.
2- Bulletin d'informationéconomique, N °6.
3- Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °18.
4- Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °20.
5- Bulletin d'informationStatistique de la PME, N °22.
6- Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°23.
7- Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°25.

8- Bulletin d'informationstatistique de la PME, N°29

9- Bulletin d'informationStatistique, N °14.
10- Evolution des échangeséxterieures de marchandises de 2004 à 2014, Collection Statistiques N° 194/2015, Série E: StatistiquesEconomiques N° 84, ONS, octobre 2015, (www.ons.dz).

11- Le premier recensement économique 2011,Résultats définitifs de la première phase,Collections Statistiques N°172/2012,Série E : Statistiques Economiques N°69, ONS, Alger, juillet 2012.
12- Les compteséconomiquesen volume de 2000 à 2014, N° 751, ONS.
13- OPEC Annual Statistical Bulletin 2015. (http://www.opec.org).
14- OPEC MonthlyoilMarket Report-January 2016 (http://www.opec.org).
15- OPEC bulletin 1-2/15 (http://www.opec.org).
16- OPEC Monthly oil Market Report-April 2017 (www.opec.org).
17- OPEC Monthly oil Market Report-March 2017. (www.opec.org).
18- OPEC MonthlyoilMarket Report-January 2017 (http://www.opec.org).